

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولية*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٠٩ من قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بهدف تيسير المناقشات بشأن الموضوع الذي سيكون محور تركيز الاجتماع السادس عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وهو الموضوع المعنون "المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي". وهو يشكل الجزء الأول من تقرير الأمين العام عن التطورات والمسائل ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار الذي سيُقدم إلى الجمعية لتنظر فيه في دورتها السبعين. ويُقدّم التقرير أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة ٣١٩ من الاتفاقية. ونظراً لتعدد جوانب طبيعة هذا الموضوع الذي يجري تناوله والقيود التي وضعتها الجمعية العامة على عدد الصفحات، فإن هذا التقرير لا يرمي إلى تقديم تجميع استقصائي للمعلومات المتاحة.

* A/70/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

270415 270415 15-04508 (A)



المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - المحيطات وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة
٧	ألف - المحيطات وصلتها بكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة
٧	١ - البعد البيئي
٩	٢ - البعد الاجتماعي
١١	٣ - البعد الاقتصادي
١٢	باء - الإدماج في الوثائق الختامية المنبثقة من اجتماعات التنمية المستدامة
١٥	ثالثا - الفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والتحديات التي تعترض القيام بذلك
١٥	ألف - تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة في مجالات مختارة من شؤون المحيطات
١٥	١ - النقل البحري
١٧	٢ - استغلال الموارد البحرية الحية
٢٠	٣ - استغلال الموارد غير الحية
٢٣	٤ - الطاقة البحرية المتجددة
٢٤	٥ - مد الكابلات البحرية
٢٥	٦ - السياحة
٢٦	٧ - التراث الطبيعي والثقافي
٢٧	٨ - حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام
٣٠	٩ - المحيطات وتغير المناخ وتحمض المحيطات
٣٢	باء - معالجة أوجه الضعف
٣٩	جيم - تأسيس إطار تمكيني لتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات

٣٩	١ - الإطار القانوني
٤٠	٢ - التكامل على مستويات السياسات والتخطيط والإدارة
٤٦	٣ - علوم البحار
٤٧	٤ - الهياكل الأساسية، بما في ذلك التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا
٤٩	٥ - بناء القدرات وتعبئة الموارد
٥١	٦ - التعاون والتنسيق
٥٤	٧ - نظم لقياس التقدم المحرز في إدماج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية
٥٦	رابعاً - استنتاجات

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٩٨ من قرارها ٢٤٥/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن تركز عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار (العملية التشاورية غير الرسمية)، في مداولاتها بشأن تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار على موضوع "المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي".

٢ - إن الصلات المتينة التي تربط بين النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة هي من العناصر الجوهرية للتنمية المستدامة. فإداء كل بُعد بمفرده الأداء الفعّال يتوقف على مدى فعالية أداء البعدين الآخرين. وإذا ما اتجهت المساعي إلى تحقيق بُعد واحد منعزلاً، وأُغفل البُعد الآخر من الحساب، فإن ذلك قد يؤدي آخر الأمر إلى فقدٍ في الأبعاد الثلاثة كلها بسبب الصلات التي لا تنفصم بينها^(١). ولذلك يتطلب نجاح التنمية المستدامة اتباع نهج متكاملة تكفل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، أو ما يسمى "المكاسب الثلاثة".

٣ - وقد سلّمت الدول، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بأن بعض المجالات لم تشهد منذ عام ١٩٩٢ تقدماً كافياً وبأن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة تعرضت لانتكاسات زاد من خطورتها الأزمات المتعددة في قطاعات المال والاقتصاد والغذاء والطاقة التي نالت من قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تحقيق التنمية المستدامة^(٢). وأقرّت البلدان أيضاً بضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها^(٣).

٤ - وقد حظيت أهمية المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة بالاعتراف في الوثائق الختامية لمختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك جدول أعمال

(١) Economic and Social Council, "Achieving sustainable development: integrating the social, economic and environmental dimensions", concept note prepared for the Economic and Social Council integration meeting, held on 13 May 2013.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢٠.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

القرن ٢١^(٤)، وخططة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، ووثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦). أما في وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، فقد أكدت الدول أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام تحقيقاً للتنمية المستدامة، بسبل منها مساهمتها في القضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي المطرد والأمن الغذائي وهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق والعمل الكريم، والعمل في الوقت نفسه على حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة آثار تغير المناخ^(٧).

٥ - ويشكّل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي، عنصراً جوهرياً من عناصر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فمحور الاتفاقية هو تحقيق التوازن بين التمتع بالحقوق والمزايا والوفاء بالواجبات والالتزامات الذي يستتبع ذلك. ولذلك فإن وضع الاتفاقية موضع التنفيذ الفعال يمكن أن يمثّل إسهاماً كبيراً في تحقيق تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بل إن وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" تسلّم بأهمية الاتفاقية في النهوض بالتنمية المستدامة^(٨).

٦ - ويلقي هذا التقرير الضوء على الحالة الراهنة لتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات، وكذلك على الفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين تلك الأبعاد والتحديات التي تعترض القيام بذلك. ويوجه التقرير انتباه المجلس، عند تناوله لذلك، إلى الأنشطة والمبادرات المتخذة بهدف تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات.

٧ - ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للمنظمات والهيئات التي ساهمت في هذا التقرير^(٩)، وهي: الاتحاد الأوروبي، وأمانة لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٨.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٩.

(٩) المساهمات التي أذن أصحابها بنشرها على الإنترنت متاحة في الموقع الشبكي التالي:

.www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm

(لجنة هلسنكي)؛ وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ووكالة مصائد الأسماك، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمبادرة الدولية المتعلقة بالشعاب المرجانية؛ والمنظمة الهيدروغرافية الدولية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ ومنظمة حفظ أسماك السالمون في شمال المحيط الأطلسي؛ ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي؛ ومنتدى جزر المحيط الهادئ؛ وأمانة جماعة المحيط الهادئ؛ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي؛ ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي؛ ولجنة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ووردت أيضا مساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك. ويستند التقرير أيضا إلى معلومات وردت من مصادر أخرى.

ثانياً - المحيطات وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

٨ - توفر المحيطات للمجتمع البشري مجموعة واسعة النطاق من الخدمات، التي تؤدي دوراً لا غنى عنه في كل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تأثيرها في الخدمات المقدمة في قطاعات أخرى^(١٠). ويتطرق هذا الفرع باقتضاب إلى مساهمة المحيطات في أبعاد التنمية المستدامة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي، والطريقة التي تناولت بها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه الأبعاد. ويقدم أيضا معلومات عن الكيفية التي تناولت بها مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية المستدامة مسألة التكامل.

(١٠) United Nations Environment Programme (UNEP) World Conservation Monitoring Centre, *Marine and Coastal Ecosystem Services: Valuation Methods and Their Practical Application*, UNEP-WCMC Biodiversity Series, No. 33 (2011).

ألف - المحيطات وصلتها بكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة

١ - البعد البيئي

٩ - إن البعد البيئي للمحيطات وأهمية وجود محيطات سليمة ومُنتجة للتنمية المستدامة يتجلى على أفضل وجه في ما توفره المحيطات من خدمات داعمة (كقدرتها على التكيف مع تغيّر البيئة) وخدمات تنظيمية (كتنظيمها للمناخ باختزان غاز الكربون وعزله وتدوير عناصره المغذية). وتمكّن هذه الخدمات بدورها من الاستمرار في توفير خدمات الإمداد بالموثوقة (كالغذاء والطاقة والعمالة) والخدمات الثقافية (كالمعارف العلمية والشؤون الثقافية والترفيه)، والتي تشكل أساساً للبُعدين الاقتصادي والاجتماعي لدور المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة^(١١).

١٠ - وللمحيطات السليمة والقادرة على التكيف دور في إنتاج الأكسجين، والتمثيل الضوئي، وتدوير العناصر المغذية^(١٢). فالنباتات البحرية المغمورة، مثلاً، تنتج ٥٠ في المائة من الأكسجين على الأرض^(١٣)، وتؤدي النظم الإيكولوجية الساحلية، مثل الأراضي الرطبة وغابات المانغروف والشعاب المرجانية ومروج الأعشاب في قاع البحار، دوراً رئيسياً في دورة حياة العديد من الكائنات البحرية بتوفيرها مراتع للتوالد والتفريخ والتغذية^(١٤). وللمحيطات السليمة القدرة على التكيف دور أيضاً في تنظيم المناخ والحد من الكوارث الطبيعية كالفيضانات، وفي نوعية المياه. فعلى سبيل المثال، تؤدي الأراضي الرطبة الساحلية دوراً في التقاط الرواسب، والنفائات العضوية، وتصفياتها أثناء جريانها العابر من المناطق الداخلية إلى المحيط. وتمتص المحيطات وتخزن ما نسبته ٣٠ في المائة من ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الأنشطة البشرية^(١٥)، حيث تقوم طحالبها بتثبيت نسبة الكربون في الجو فترسبه في أعماق مياهها، ومن ثم تؤثر في دورة الكربون العالمية.

(١١) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being Synthesis: A Report of the Millennium Ecosystem Assessment* (Washington, D.C., Island Press, 2005); see also UNEP and others, *Green Economy in a Blue World: Synthesis Report* (UNEP, 2012).

(١٢) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being Synthesis* (انظر الحاشية ١١ أعلاه).

(١٣) IOC and others, *A Blueprint for Ocean and Coastal Sustainability* (Paris, 2011).

(١٤) A/69/71، الفقرة ٥٩.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ٦٣.

١١ - ولا مبالغة في التأكيد على أهمية هذه الخدمات لأن عددا يصل إلى ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيش في مناطق تقع على مسافة ١٠٠ كيلومتر من خط الساحل^(١٦)، ويُقدّر أن أكثر من ثلاثة بلايين من الناس يعتمدون في كسب قوت يومهم على التنوع البيولوجي البحري والساحلي^(١٧).

١٢ - ونظرا لما ذكر أعلاه، فإن الضرر الذي يلحق بالبيئة البحرية من جراء التلوث واستخراج الموارد البحرية غير القائم على الاستدامة، والأنواع الدخيلة التوسّعية، وتحمّض المحيطات، والآثار المترتبة على تغير المناخ، والتغيير والتدمير المادي للموائل البحرية، يخلف آثارا سلبية على تقديم خدمات النظم الإيكولوجية المهمة، ويخلفها بالتالي على التنمية المستدامة. فتعطيل خدمات النظم الإيكولوجية البحرية الناجم عن تغير المناخ وتحمّض المحيطات مثلاً سيؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاد المجتمعات المحلية في المناطق الساحلية (انظر الفقرات ٦٧-٧٠ أدناه) وقد يؤثر على الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق ويفضي إلى زيادة الفقر^(١٨).

١٣ - وقد أقرّت الوثائق الختامية لمؤتمرات عديدة بشأن التنمية المستدامة بأن وجود محيطات وسواحل سليمة ومُنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم من أجل تحقيق أهداف عدّة، من جملتها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية (انظر الفقرات ٢٢-٢٧ أدناه). وقد روعي في الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي يوفر إطارا لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، بما في ذلك التزام الدول العام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، الدور الأساسي الذي يمكن للبيئة البحرية السليمة أن تضطلع به في دعم أهداف الاتفاقية وتحقيق التنمية المستدامة. ولئن كانت الدول تتمتع بحق سيادي في استغلال مواردها الطبيعية، فإن عليها أن تقوم بذلك عملاً بسياساتها البيئية ووفقا لواجبها المتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

(١٦) UNEP and others, *Green Economy in a Blue World* (انظر الحاشية ١١ أعلاه).

(١٧) انظر: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، *Biodiversity, Development and Poverty Alleviation: Recognizing the Role of Biodiversity for Human Well-being* (Montreal, 2009).

(١٨) مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢ - البعد الاجتماعي

١٤ - توفر المحيطات مساهمات اجتماعية مهمة، حيث إنها توفر الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق، إضافةً إلى أهميتها في حفظ تراث وثقافة دول عديدة، لا سيما الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة^(١٩). وتشكّل البيئة البحرية أيضاً أساساً من أسس تطوير المنتجات مثل المستحضرات الصيدلانية (انظر الفقرة ٦٣ أدناه)، إضافةً إلى الترفيه والسياحة (انظر الفقرات ٥٦-٦٠). وتشير التقديرات إلى أن ٣٥٠ مليون وظيفة على الصعيد العالمي مرتبطة بالمحيطات^(٢٠). وأكثر من ١,٥ مليون شخص، الأغلبية الساحقة منهم من بلدان نامية، يعملون بحارة^(٢١). فمثلاً البحارة الفلبينيون، الذين يمثلون نحو ٢٠ في المائة من مجموع البحارة في جميع أنحاء العالم^(٢٢)، يسهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم، عن طريق التحويلات المالية التي يمكن أن تصل إلى بليون دولار.

١٥ - وقُدِّر أن قطاعات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية توظّف ٥٥ مليون شخص وتدعم سبل الرزق لما يتراوح بين ٦٦٠ و ٨٢٠ مليون شخص على الصعيد العالمي^(٢٣). وقد اعترف في الآونة الأخيرة بدور المرأة المتزايد في القطاع البحري، بما في ذلك قطاع مصائد الأسماك، والحاجة إلى تعزيز قدراتها على المشاركة بطريقة منتجة في هذا القطاع^(٢٤). وقد تجاوزت نسبة النساء ١٥ في المائة من مجموع الأشخاص العاملين مباشرةً في قطاع مصائد الأسماك الأولي في عام ٢٠١٢، ووصلت إلى ٩٠ في المائة في أنشطة القطاع الثانوية (مثل التجهيز)^(٢٥).

١٦ - ويمكن أن تخلّف ممارسات الصيد غير المستدامة، بما فيها الإفراط في استغلاله، آثاراً سلبية على المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحوالاً معينة، مثل السخرة والاتجار والتخلي عن العمال والعمل في ظروف شديدة الخطورة واللجوء إلى تشغيل الأطفال، تعرض حياة

(١٩) مساهمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

(٢٠) مساهمة الاتحاد الأوروبي.

(٢١) IMO, "World Maritime Day: a concept of a sustainable maritime transportation system" (2013).

(٢٢) ILO, "Decent work for seafarers" (2014).

(٢٣) Rockefeller Foundation, "Securing the livelihoods and nutritional needs of fish-dependent communities" (2013).

(٢٤) انظر: A/69/71/Add.1.

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، لعام ٢٠١٤ (روما، ٢٠١٤).

البحارة العاملين للخطر، وتقوّض كذلك البيئة البحرية والكفاءة الاقتصادية للقطاعات البحرية^(٢٦). ولذلك فإن ضمان ظروف عمل لائقة للبحارة والصيادين وغيرهم من عمال البحر، هو مما لا غنى عنه لضمان الجدوى الاقتصادية للقطاعات البحرية. ومما لا غنى عنه أيضا توفير التدريب الملائم للصيادين على التدابير الكفيلة بتجنب الإضرار بالبيئة البحرية، في جملة أمور^(٢٧).

١٧ - وتعتبر مجتمعات عديدة الطبيعة بما فيها المحيطات، امتدادا للمجتمع الإنساني، مما يجعل الإشراف على المحيطات المُرَاعِي للجوانب الثقافية أمرا حاسما في التنمية المستدامة^(٢٨). ففي أنحاء عديدة من العالم، ما زالت الشعوب الأصلية منذ عهد طويل بمثابة حامية البيئة البحرية والساحلية، حيث دأبت على استخدام الموارد التي تختزنها هذه المناطق استخداما يقوم على الاستدامة وفقا لتقاليدھا الثقافية^(٢٩). والمناطق الطبيعية التي تعتبرها الشعوب مناطق مقدسة توجد في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية^(٣٠). بل إن في بعض أنحاء العالم، تُعد الأسماك والصيد عنصرين من العناصر المهمة للعديد من المناسبات الثقافية والاحتفالية والاجتماعية، ومما تقتسمه المجتمعات المحلية، وأداتين من أدوات تدريس الطرق التقليدية وممارستها. وترتبط القيم الثقافية في نظر العديد من الشعوب الأصلية بالأنواع المرحلة، مثل الحيتان (الحوت والدلفين وخنزير البحر) وسمك القرش والطيور البحرية^(٣١). ولئن كانت مسألة الثقافة لم تُدرج في الأصل في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المؤتمرات اللاحقة، مثل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قد بدأت تقر بأهميتها^(٣٢).

١٨ - ويمثل تقدم شعوب العالم قاطبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومثلما ذكر في الفقرة ٢٠ أدناه، تأخذ

(٢٦) مساهمة منظمة العمل الدولية.

(٢٧) اعتمدت المنظمة البحرية الدولية صكوكا تناول مسألة الحد الأدنى لمؤهلات البحارة والمبادئ التوجيهية لتحسين سلامة النقل البحري الدولي والحد من التلوث الناجم عن السفن عن طريق التأثير في أساليب إدارة السفن وتشغيلها. انظر: <http://www.imo.org/OurWork/HumanElement/Pages/Default.aspx>.

(٢٨) UNESCO, "Culture in the post-2015 sustainable development agenda: why culture is key to sustainable development", background note متاح في الموقع الشبكي التالي: <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/Post2015SustainableDevelopmentAgendaENG.pdf>.

(٢٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/10.

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠ و ٢٨٨/٦٦.

الاتفاقية بمبدأ التراث المشترك للإنسانية. علاوة على ذلك، تتناول الاتفاقية أيضا في عدد من أحكامها شؤون البحارة والمجتمعات الساحلية على وجه التحديد. فعلى سبيل المثال، تشمل التدابير الرامية إلى تأمين سلامة السفن في البحار ما يتعلق منها بتكوين طواقم السفن، وشروط العمل الخاصة بهم، وتدريبهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي ما يتصل من أحكام الاتفاقية بحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها مراعاة الاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات الساحلية التي تعتمد في مصدر معيشتها على صيد الأسماك، واحتياجاتهم الغذائية. وتوفّر الاتفاقية أيضا أحد أسس الاتصالات الحديثة حيث تحدد نظاما يتصل بوضع الكابلات المغمورة (انظر الفقرات ٥٣-٥٥ أدناه).

٣ - البعد الاقتصادي

١٩ - توفّر المحيطات مصدرا للعمالمة والتجارة والرفاه الاقتصادي لملايين الناس في جميع أرجاء العالم^(٣١). فعدد من الأنشطة الاقتصادية يعتمد على المحيطات أو على استغلال حيزها ومواردها، بما في ذلك صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنقل البحري وبناء السفن والسياحة والنفط والغاز والتعدين والنقل وصناعات الاتصالات الدولية، إضافة إلى القطاعات الناشئة كالطاقة البحرية المتجددة. ونظرا إلى أن النقل البحري يُستخدم في أكثر من ٩٠ في المائة من حجم التجارة على الصعيد العالمي، فإنه يمثل العمود الفقري للتجارة الدولية. وقد قُدّرت القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية بحوالي ٣ تريليونات دولار سنويا (أي نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي)^(٣٢). وأما غير ذلك من الأنشطة المعتمدة على المحيطات، كالأنشطة الهيدروغرافية والمتعلقة بالأرصاد الجوية فإنها تدرّ أيضا فوائد اقتصادية غير مباشرة^(٣٣). وتسهم فرص العمل المتعددة، إضافة إلى ما توفّره المحيطات من الخدمات ذات الصلة بالنظام الإيكولوجي وذات الطابع الثقافي، في تهيئة الظروف الكفيلة بإقامة اقتصاد عالمي يقوم على المحيطات، تُقدّر قيمته السنوية بما يتراوح بين ٣ و ٦ تريليونات دولار^(٣٤).

٢٠ - والجوانب الاقتصادية، التي تتأتى بطرق منها الأهداف المتمثلة في تعزيز التقدم الاقتصادي لصالح شعوب العالم كافة والإسهام في تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يراعي مصالح واحتياجات الإنسانية جمعاء، ولا سيما المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان

(٣١) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٣٢) مساهمة الاتحاد الأوروبي.

(٣٣) مساهمة المنظمة الهيدروغرافية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

النامية، ساحلية كانت أم غير ساحلية، هي أمور ذات أهمية محورية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فالاتفاقية تهيئ بيئة قانونية مواتية لممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام حيز المحيطات أو الموارد البحرية. وعلى سبيل المثال، تيسر الاتفاقية الملاحة وتعزز سلامتها، التي تركز عليها خدمات النقل البحري والتجارة الدولية الفعالة من حيث التكلفة. وتضع الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر)، موضع التنفيذ مفهوم التراث المشترك للإنسانية حسبما يسري على تنمية موارد المنطقة، التي تشمل العقيدات المؤلفة من عدة معادن، أو عقيدات المنغنيز والكبريتيدات المتعددة الفلزات، والتي تحتوي على معادن وعناصر أرضية نادرة يتزايد الطلب عليها من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، بما فيها الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجيات النظيفة كالسيارات الهجينة والعنفات الريحية. ويتعين القيام بالأنشطة في المنطقة على نحو يدعم التنمية السلمية للاقتصاد العالمي والنمو المتوازن للتجارة الدولية، وينهض بالتعاون الدولي من أجل التنمية الشاملة لجميع البلدان، وخاصة الدول النامية (انظر الفقرتين ٤٥ و ٤٨ أدناه). وإضافةً إلى ذلك، توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصد السميكية) نظاماً شاملاً لحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها إدارة مستدامة، والتي تشكل أساساً لا غنى عنه لتحقيق ازدهار قطاع مصائد الأسماك (انظر الفقرات ٣٤-٤٠). وتخول الاتفاقية أيضاً للدول الساحلية حقوقاً سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد غير الحية في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة الاقتصادية الخالصة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح (انظر الفقرات ٥٠-٥٢). وتيسر الاتفاقية أيضاً وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة (انظر الفقرات ٥٣-٥٥)، وبالتالي دعم الاتصالات الدولية والتجارة في النفط والغاز (انظر الفقرات ٤١-٤٩).

باء - الإدماج في الوثائق الختامية المنبثقة من اجتماعات التنمية المستدامة

٢١ - مع ترابط مسائل المحيطات ببعضها ترابطاً وثيقاً وضرورة دراستها ككل، إلا أن إدماج تلك الجوانب قد ثبت أنه يشكل تحدياً، رغم الدعوات المتكررة إلى ذلك في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية المستدامة.

٢٢ - وقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بهدف معالجة الآثار البيئية الناجمة عن أنشطة التنمية المستدامة، إقراراً بأن تحقيق التنمية المستدامة يتوقف على الأخذ بنُهج بيئية واجتماعية واقتصادية متوازنة. وسلّم جدول أعمال القرن ٢١^(٣٤)، خطة العمل الشاملة التي أقرّها المؤتمر، في الفصل ١٧ منه المعنون "حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها" بجملة أمور منها ضرورة اتباع نُهج متكاملة تجاه إدارة وتنمية المناطق البحرية والساحلية، على جميع الصُّعد.

٢٣ - وفي عام ١٩٩٧، أقرّت الجمعية العامة برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي سلّمت فيه بأن "التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة"^(٣٥). وفيما يتعلق بالمحيطات، أكد البرنامج على ضرورة اتباع نُهج تكون متكاملة في مضمونها، في جملة أمور أخرى، ونص على التزام الدول بالإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبيئة البحرية.

٢٤ - وأقامت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٣٥)، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، التزامات وأوليات عمل جديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، بطريقة متكاملة، ويُنّت الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل كفالة التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية، مع التشجيع على اتباع نُهج متكامل ومتعدد الاختصاصات والقطاعات إزاء صنع السياسة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

٢٥ - وأشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) إلى عزم الدول على تحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات بقصد تناول المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار بطريقة متكاملة وتشجيع الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

(٣٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣٥) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق، الفقرة ٢٣.

٢٦ - وقدّم تقرير سابق للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/66/70/Add.1) معلومات أكثر تفصيلاً عن الطريقة التي تناولت بها المؤتمرات ومؤتمرات القمة المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة المسائل المتصلة بشؤون المحيطات حتى تلك اللحظة. وعقب ذلك، أتت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) بتقييم مستفيض للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة والثغرات التي شابته. وأفردت فرعاً خاصاً بشؤون المحيطات والبحار، وأكدت أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام تحقيقاً للتنمية المستدامة.

٢٧ - غير أن الدول سلّمت أيضاً في تلك الوثيقة بأن بعض المجالات لم تشهد منذ عام ١٩٩٢ تقدماً كافياً وبأن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة تعرضت لانتكاسات. وفي ذلك الصدد، سلّمت الوثيقة بضرورة مواصلة تعميم مراعاة ركائز التنمية المستدامة الثلاث وإدماجها على جميع الصُّعد. واستهلّ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تستند إلى مجالات محددة ذات أولوية. واقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأولويات العالمية المتكاملة والتي لا تتجزأ لتحقيق التنمية المستدامة. ويرمي الهدف ١٤ إلى "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" ويضم سبع غايات موضوعية وثلاث غايات ذات صلة بوسائل التنفيذ.

٢٨ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٩/٦٨، أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضاً في مدخلات أخرى^(٣٦). ولذلك، فإن تحديد الصلات بين التنمية المستدامة للمحيطات والبحار وتلك الأهداف التي اقترحتها الفريق العامل يمكن أن يسهم في فهم دور المحيطات في خطة التنمية المستدامة وضرورة تعزيز تكامل أبعادها البيئي والاجتماعي والاقتصادي فيما يتصل بشؤون المحيطات.

(٣٦) قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨.

ثالثا - الفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والتحديات التي تعترض القيام بذلك

٢٩ - إن ترابط الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يتصل بشؤون المحيطات هو على العموم مسألة مدروسة جيدا حسبما يظهر في هذا الفرع. غير أن تعزيز تكامل هذه الأبعاد وتقرير وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تكفل اتباع نهج متوازن ومتكامل في تنمية كل بعد منها لا يزال يمثل تحديا مردّه إلى عدد من الأسباب^(٣٧). والهدف من هذا الفرع هو تقديم استعراض عام موجز للتحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات وما يتيح ذلك من فرص، مع التركيز على بعض قطاعات المحيطات واستخداماتها الرئيسية.

ألف - تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة في مجالات مختارة من شؤون المحيطات

١ - النقل البحري

٣٠ - تشكل التجارة العالمية، والنقل البحري الذي تعتمد عليه، عاملين لا غنى عنهما لاستمرار النمو الاقتصادي وتعزيز الازدهار، وبذلك يؤديان وظيفة اجتماعية واقتصادية حيوية^(٣٧). ويسهم النقل البحري في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كلها، بطرق منها تيسير التجارة العالمية ونقل السلع، حيث يدعم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الاقتصادات وسبل معيشة الناس في شتى أنحاء العالم، ويمثل وسيلة نقل أكثر رفقا بالبيئة مقارنة بغيرها من الوسائل^(٣٨). ويجلب النقل البحري فوائد اجتماعية واقتصادية عديدة، منها فرص الحصول في جميع أنحاء العالم على السلع والخدمات التي يمكن أن تسهم، ضمن حملة أمور، في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وزيادة فرص العمالة وتعزيز النمو المستدام. ولذلك يمكن أن تؤدي خدمات النقل البحري والموانئ وما يتصل بها من خدمات مساعدة، دورا حيويا في دعم الأنشطة المدرة للثروة وتدابير التخفيف من حدة الفقر في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي هذا السياق، يؤدي النقل البحري دورا استراتيجيا في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد^(٣٩).

(٣٧) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

(٣٨) انظر أيضا Anna Natova, "Shipping and the three dimensions of sustainable development", alumni contribution على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

(٣٩) مساهمات من المنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣١ - غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود الرامية إلى إدماج البعد البيئي وجوانب معينة من البعد الاجتماعي، كظروف عمل الأشخاص في البحر، في قطاع النقل البحري. فثلثا جميع البحارة العاملين يعيّنون من بلدان نامية. وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية معايير موجهة للعاملين في قطاعات اقتصادية محددة، مثل البحارة والصيادين. ويمثل تنفيذ الصكوك الدولية، كاتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تنفيذًا فعالًا وسيلة من وسائل تحسين ظروف عمل ومعيشة البحارة في جميع أنحاء العالم^(٤٠). وتشكل الاتفاقية، إلى جانب تعديلاتها التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٤، صكا مهما من الصكوك الرامية إلى حماية البحارة من حالات الاستغلال والمخاطر المتعلقة بسلامتهم، وإتاحة العمل اللائق لهم وفي الوقت نفسه حماية المصالح الاقتصادية في إطار منافسة عادلة لأصحاب السفن^(٤١). وبناء قدرات الدول لتيسير تنفيذها لاتفاقية العمل البحري هو أمر حاسم الأهمية لسلامة التجارة البحرية وأمنها.

٣٢ - غير أن من المهم أيضا تعزيز الإجراءات الرامية إلى قمع ما يقع في عرض البحر من أعمال إجرامية تعرض للخطر سلامة البحارة (مثلاً بأخذهم رهائن) وأمن الملاحة والتجارة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ مثلاً، تسببت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال في تعطيل خطير وبالع لعمليات الملاحة والتجارة الدوليتين، وخلفت خسائر في الأرواح والإيرادات والدخل وانخفاضاً في تعيين البحارة، ونفقات إضافية كبيرة تكبدتها دوريات الحراسة البحرية والجهات المالكة للسفن ونوادي الحماية والتعويض^(٤٢). غير أن انخفاض عدد ما نجح من الهجمات قبالة سواحل الصومال، الذي لقي المساعدة من جملة مصادر منها دوريات الحراسة البحرية وأفضل الممارسات في القطاع وبناء القدرات وهيئة سبل كسب رزق بديلة ومستدامة، قد كانت له آثار إيجابية في النقل البحري والتجارة الدوليين. وكان من معاني ذلك أيضا تسجيل تراجع في الخطر الذي يحيق بحياة البحارة وسبل معيشتهم^(٤٣).

(٤٠) International Chamber of Shipping, *Annual Review 2013* (London, 2013). لا تمثل النساء إلا نسبة ٢ في المائة من القوة العاملة البحرية على الصعيد العالمي (انظر www.itfseafarers.org/ITI-women-seafarers.cfm).

(٤١) انظر الموقع الشبكي التالي: www.ilo.org/global/standards/maritime-labour-convention/WCMS_246823/lang-en/index.htm؛ وانظر أيضا الوثيقة A/69/71/Add.1.

(٤٢) انظر قرار مجلس الأمن ٢١٨٤ (٢٠١٤). وانظر أيضا: Jens Vestergaard Madsen and others, *The State of Maritime Piracy 2013* (Oceans Beyond Piracy, 2014).

(٤٣) انظر: "Oceans Beyond Piracy, "Seafarers- forgotten victims of piracy"، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.oceansbeyondpiracy.org/publications/seafarers-forgotten-victims-maritime-piracy.

٣٣ - ويواصل المجتمع الدولي بذل مساعيهِ الرامية إلى إدماج البعد البيئي من خلال تنمية قطاع النقل البحري على نحو مأمون وفعال وسليم بيئياً، مراعيّاً ضرورة ضمان حماية الموارد الساحلية والبحرية^(٤٤). ويشمل ذلك مثلاً وضع المعايير المنظّمة لكفاءة استخدام السفن للطاقة وإقرار تلك المعايير وتنفيذها، وبذلك الإسهام في الحد من انبعاثات ملوثات الهواء وغازات الدفيئة من السفن (انظر الوثيقة A/69/71/Add.1). وتعمل المنظمات الإقليمية أيضاً على إدماج جوانب النقل البحري الدولي مع الحاجة إلى ضمان حماية البيئة البحرية^(٤٥).

٢ - استغلال الموارد البحرية الحية

٣٤ - لقد أُبرزت مساهمة مصائد الأسماك المستدامة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مراراً وتكراراً^(٤٦). وعلاوة على ذلك، في مصائد الأسماك، وثُقت جيداً الصلات بين البعد الاقتصادي لاستغلال الموارد، والبعد البيئي للحفاظ على الموارد وحفظ النظم الإيكولوجية، والبعد الاجتماعي للآثار المترتبة على العاملين في مجال الصيد والمجتمعات الساحلية وغيرها من الجهات. وبالتالي، فإن إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها في قطاع مصائد الأسماك يعتبر في غاية الأهمية لتحقيق الاستدامة لمصائد الأسماك. وتسهم هذه المصائد أيضاً بشكل ملموس في تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والتخفيف من حدة الفقر، وسبل كسب الرزق، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

٣٥ - وتعادل قيمة إنتاج الأغذية البحرية من المصائد البحرية في مرحلة الصيد حوالي ٢٠ في المائة من سوق الأغذية السمكية في العالم التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ بليون دولار (انظر الوثيقة A/69/71، الفقرة ٤١). ويوفر صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية لحوالي ٤,٣ بليون نسمة نحو ١٥ في المائة من متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين الحيواني^(٤٧). وبالإضافة إلى ذلك، يبرز البعد الاجتماعي، بما في ذلك الجوانب الثقافية، للتنمية المستدامة في سياق مصائد الأسماك، ولا سيما مصائد الأسماك الصغيرة النطاق^(٤٨).

(٤٤) انظر: www.imo.org/MediaCentre/HotTopics/SMD/Pages/default.aspx. وانظر أيضاً مساهمات المنظمة الهيدروغرافية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، وأمانة لجنة هلسنكي.

(٤٥) مساهمات من لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي وأمانة لجنة هلسنكي.

(٤٦) انظر، على سبيل المثال، الوثيقتين A/60/63 و A/69/71، وانظر أيضاً قرار الجمعية العامة ١٠٩/٦٩.

(٤٧) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٤٨) Christophe Béné, *Small-Scale Fisheries: Assessing their Contribution to Rural Livelihoods in Developing*

Matthew Ansy, "Small-scale Countries, FAO Fisheries Circular No. 1008(Rome, FAO, 2006)

AmnajSiripetch and Sampan Panjarat, "Improved access to fisheries resources by fisheries (SSF) in India"

وأما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، فإن استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية هي من أهم اللبنيات لبناء اقتصاد مستدام يقوم على المحيطات^(٤٩). وعلى سبيل المثال، تتسم موارد أسماك التونة بأهمية حاسمة في توفير سبل العيش للعديد من سكان جزر المحيط الهادئ وفي اقتصاداتهم وثقافتهم^(٥٠).

٣٦ - وتسهم مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في توفير أكثر من ٢٠٠ مليون فرصة عمل على الصعيد العالمي^(٥١). وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بصفة عامة، تؤمن فرص كسب العيش لـ ١٠ إلى ١٢ في المائة من سكان العالم^(٥٢). وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا وآسيا أظهرتا زيادات مستدامة في عدد الأشخاص المشاركين في أنشطة صيد الأسماك ومعدلات زيادة أعلى في عدد العاملين في استزراع الأسماك^(٥٣). ومثلت النساء أكثر من ١٥ في المائة من مجموع الأشخاص العاملين مباشرة في القطاع الأولي لمصائد الأسماك في عام ٢٠١٢، ووصلت نسبة النساء إلى ٩٠ في المائة في الأنشطة الثانوية (مثل التجهيز)^(٥٤).

٣٧ - ومع ذلك، يتكبد قطاع صيد الأسماك حوالي ٢٤ ٠٠٠ من الخسائر البشرية سنوياً، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى توفير ظروف عمل لائقة للصيادين. وتتواصل الجهود الرامية إلى معالجة المسألة^(٥٥). وبصرف النظر عن الأثر الاجتماعي، فإن تحسين ظروف العمل مهم أيضاً لضمان الجدوى الاقتصادية لهذا القطاع وحماية البيئة البحرية^(٥٦).

٣٨ - ويشهد على الدور الحاسم الذي يمكن لمصائد الأسماك أن تضطلع به في الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية، الآثار الضارة المباشرة وغير المباشرة على النظم

من "small-scale fishers in the Andaman Sea by construction of artificial reefs", alumni contributions الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

(٤٩) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

(٥٠) مساهمة وكالة مصائد الأسماك.

(٥١) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٥٢) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، لعام ٢٠١٢ (روما، ٢٠١٢).

(٥٣) انظر مساهمة منظمة العمل الدولية. وانظر أيضاً الوثيقة A/69/71/Add.1. وعلى الصعيد الإقليمي، نوقشت الممارسات الجيدة من أجل حماية الصيادين المهاجرين في الاجتماع الإقليمي المعني بالعمل في قطاع صيد الأسماك، الذي عقد في ماكاسار، إندونيسيا، في يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(٥٤) مساهمة منظمة العمل الدولية.

الإيكولوجية لمجموعة واسعة من الممارسات غير المستدامة^(٥٥). ويطرح الإفراط في صيد الأسماك، والصيد غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمرة، تحديات على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية واستدامة استغلال الموارد (انظر الوثيقة A/69/71، الفرع الثالث - ألف). ويمكن أن تتسبب أيضا بعواقب اقتصادية واجتماعية سلبية، ولا سيما في المجتمعات الساحلية ومصائد الأسماك الصغيرة النطاق^(٥٦). وإسهام مصائد الأسماك في التنمية المستدامة، يمكن تحسينه بتحقيق التوازن المناسب بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، في إدارة مصائد الأسماك^(٥٧). فعلى سبيل المثال، يقدر أن إعادة تكوين الأرصد المستغلة استغلالا مفرطا قد يزيد إنتاج الأسماك بمعدل ١٦,٥ مليون طن والإيرادات السنوية بمعدل ٣٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه بالتأكيد زيادة مساهمة المصائد البحرية في الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية واقتصاداتها ورفاهها^(٥٨).

٣٩ - وما زالت هناك تحديات عدة تعترض تحقيق كامل فوائد التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في سياق مصائد الأسماك. أولا وقبل كل شيء، ينبغي بذل الجهود لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق الأرصد السمكية والصكوك الأخرى ذات الصلة^(٥٨). ويتمثل تحد آخر في الافتقار إلى القدرة على وضع وإدارة مصائد الأسماك بطريقة مستدامة^(٥٩). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون للدول أو الجهات المعنية المختلفة أهداف مختلفة لمصائد الأسماك على أساس تصوراتها المتعلقة بالسياق والقيم الاقتصادية أو الاجتماعية^(٥٩). ويشكل التحديث أيضا تحديات، ففي بعض الحالات، قد يجري فقدان المعارف التقليدية وممارسات إدارة الموارد في

(٥٥) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٥٦) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Why Fish Piracy Persists: The Economics of Illegal, Unreported and Unregulated Fishing* (Paris, OECD Publishing, 2005) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، لعام ٢٠١٤ (انظر الحاشية ٢٥ أعلاه)؛ International Criminal Police Organization (INTERPOL), *Study on Fisheries Crime in the West African Coastal Region* (2014).

(٥٧) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٥٨) الوثيقة A/69/71/Add.1، منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، لعام ٢٠١٤ (انظر الحاشية ٢٥ أعلاه). لوحظ أنه، في بعض عمليات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية، لا تعين العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة الغلة القصوى المستدامة بصورة كافية حسبما هو مطلوب في الفقرة ٣ من المادة ٦١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (مساهمة وكالة مصائد الأسماك).

(٥٩) مساهمة أمانة جماعة المحيط الهادئ.

المجتمعات المحلية التي يمكن أن توفر أنسب فرص الفريدة من نوعها، أو التخلي عنها، لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد المحيطية والساحلية^(٦١).

٤٠ - وعلى الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، تهدف مختلف المبادرات الجارية ذات الصلة بصيد الأسماك إلى تعزيز هدف تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إدماج أبعادها الثلاثة، وغالبا مع مراعاة الصريحة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك اعتماد المجتمعات الساحلية على هذه الموارد^(٦٢). ومن المسائل المشمولة في هذه المبادرات تعزيز التعاون، بما في ذلك في أنشطة إنفاذ القوانين^(٦٣)، والتعاون الشامل لعدة قطاعات^(٦٤)، وبناء القدرات^(٦٥)، وتطبيق النظام الإيكولوجي والنهج التحوطية^(٦٦).

٣ - استغلال الموارد غير الحية

٤١ - يمكن أن يكون للاستغلال المستدام للموارد غير الحية فوائد اقتصادية واجتماعية مباشرة، وقدرة على الإسهام في مجالات أخرى معترف بأهميتها للتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق باستخراج النفط، تشير التقديرات إلى أن مجموع إنتاج النفط البحري في عام ٢٠١٥ سيبلغ ٢٦,٧ مليون برميل في اليوم^(٦٧)، وهذا يشكل حوالي ثلث الإنتاج الكلي للنفط للسنة^(٦٨). وستظل الرواسب البحرية تشكل مصدرا هاما من مصادر النفط والغاز في السنوات المقبلة بالنظر إلى أن من الكمية المقدرة بـ ٥٦٥ بليون برميل من موارد النفط الخام التقليدية وغير المكتشفة، يقدر أن الثلثين تقريبا يوجدان في البحر، وما يقرب من ثلاثة أرباع ١٦٧ بليون برميل من

(٦٠) مساهمة أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ.

(٦١) انظر مساهمات منظمة الأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة حفظ أسماك السالمون في شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي.

(٦٢) مساهمة لجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ.

(٦٣) مساهمة منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي.

(٦٤) مساهمات منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، ووكالة مصائد الأسماك، وبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك.

(٦٥) مساهمات منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

(٦٦) انظر www.rystadenergy.com/.

(٦٧) International Energy Agency, *Medium-term Oil Market Report 2015* (Paris, 2015).

سوائل الغاز الطبيعي غير المكتشفة المقدرة توجد في البحر^(٦٨). وأما إمكانية التعدين في قاع البحار فتقديرها أكثر صعوبة، نظرا إلى أن الاستكشاف لا يزال جاريا. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن العقيدات المتعددة الفلزات في منطقة كلاريون - كليبرتون وحدها يحتمل أن تحتوي على ١٧ ٥٠٠ مليون طن من المنغنيز، و ٧٦١ مليون طن من النيكل، و ٦٦٩ مليون طن من النحاس و ١٣٤ مليون طن من الكوبالت^(٦٩).

٤٢ - وفي حين أن الأضرار البيئية الجانبية المحتملة للاستخراج غير المستدام، بما في ذلك من خلال الانسكابات النفطية وتدمير الموائل، قد جذبت معظم الاهتمام، من المهم النظر أيضا في الجوانب الاجتماعية.

٤٣ - وبذلت جهود لإدماج الجوانب البيئية والاجتماعية في عمليات الصناعات الاستخراجية.

٤٤ - وركزت الجمعيات الصناعية للتعدين والنفط والغاز تركيزا كبيرا على تطوير معايير دولية واستعمالها من أجل تعزيز السلامة والحد من الأثر البيئي للعمليات^(٧٠). وقد جاء هذا الأمر نتيجة مباشرة للزخم المتزايد من شتى أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات^(٧١)، صوب إدماج الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية في جميع مراحل العمل في الصناعات الاستخراجية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار، فإن عمل السلطة الدولية لقاع البحار من أجل وضع مدونة التعدين لتنظيم التنقيب عن المعادن البحرية في المنطقة واستكشافها واستغلالها يركز على تحقيق أفضل توازن مالي لتوفير ما يكفي من الربحية، مع تحديد عتبة معايير السلامة البيئية وسلامة التعدين. وسيساعد وضع مدونة أيضا على تحديد ما إذا كان

(٦٨) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2014* (Paris, 2014).

(٦٩) Charles Morgan, "A geological model of polymetallic nodule deposits in the Clarion-Clipperton Fracture Zone", Briefing Paper 01/12 (Kingston, International Seabed Authority, 2012).

(٧٠) انظر، على سبيل المثال، International Association of Oil and Gas Producers, Regulators' Use of Standards، متاح على الموقع الشبكي التالي: (www.ogp.org.uk/pubs/426.pdf)؛ و International Council on Mining and Metals, Sustainable Development Framework، متاح على الموقع الشبكي التالي: (www.icmm.com/our-work/sustainable-development-framework)؛ و International Association of Drilling Contractors, Health, Safety and Environment Case Guidelines for offshore drilling rigs، متاح على الموقع الشبكي التالي: (www.iadc.org/iadc-hse-case-guidelines).

(٧١) انظر، على سبيل المثال، Government of Australia, Leading Practice Sustainable Development Program، متاح على الموقع الشبكي التالي: (www.industry.gov.au/resource/Programs/LPSD/Pages/default.aspx).

الاستغلال يمكنه أن يوفر ما يكفي من العائدات لفائدة البشرية بأسرها، والاستجابة للشواغل البيئية الحقيقية والمتصورة، قبل أن يتسنى البدء في التعدين الواسع النطاق^(٧٢). وعلى وجه الخصوص، أصدرت اللجنة القانونية والتقنية للسلطة في عام ٢٠١١ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون^(٧٣). ويجري العمل أيضا على دراسات تهدف للتحقيق في الآثار البيئية المحتملة لتكنولوجيات التعدين المختلفة^(٧٤).

٤٦ - وتبرز شواغل بيئية في تنظيم منشآت استخراج النفط والغاز. وينطبق أيضا عدد من الأحكام الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بالإغراق، والتلوث الناجم عن السفن والتلوث الناجم عن مياه الصابورة على الحفارات الثابتة والعائمة ومنصات أخرى^(٧٥).

٤٧ - ومن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي، يمكن لقطاع النفط والغاز خلق قيمة محلية من خلال توفير فرص عمل وتطوير سلاسل القيمة المحلية نتيجة لعملياته. وتُستخر هذه الإمكانية في كثير من الأحيان، بفضل شروط المحتوى المحلي التي تفرض على شركات النفط والغاز الأجنبية الاستعانة بجزء من قوتها العاملة، وخدماتها و/أو موادها من البلدان التي تعمل فيها^(٧٦).

٤٨ - وفي سياق التعدين في قاع البحار العميقة، وضعت الاتفاقية واتفاقية الجزء الحادي عشر منها موضع التنفيذ التراث المشترك للبشرية على النحو الذي يطبق على المنطقة ومواردها. ويشمل ذلك تعزيز التعاون في البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا والمعارف العلمية إلى البلدان النامية^(٧٦).

(٧٢) انظر International Seabed Authority, *Towards the Development of a Regulatory Framework for Polymetallic Nodule Exploitation in the Area*, Technical Study No. 11 (Kingston, 2013) (قد يكون الموجز التنفيذي لهذه الوثيقة متاحا أيضا بوصفه الوثيقة ISBA/19/C/5).

(٧٣) انظر الوثيقة ISBA/17/LTC/7.

(٧٤) انظر الموقع الشبكي التالي: www.jpi-oceans.eu/news-events/news/deep-sea-mining-what-are-risks-kick-meeting-pilot-action-impact-assessment.

(٧٥) على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، لعام ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة بروتوكول الاتفاقية لعام ١٩٧٨؛ والاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، لعام ٢٠٠٤؛ و بروتوكول عام ١٩٩٦ الملحق باتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، ١٩٧٢.

(٧٦) مساهمة السلطة الدولية لقاع البحار.

٤٩ - ويوفر مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار لأمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي مثالا على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة^(٧٧). ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الجهود الوطنية المبذولة لزيادة النمو الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ وفي الوقت نفسه لتعزيز الأطر التنظيمية الوطنية التي تتطلب إدارة بيئية ومشاركة عامة، وتأمين ترتيبات معقولة ومنصفة. وقد أدى المشروع، الذي يركز تركيزا قويا على نهج الأطراف المتعددة وبناء القدرات، إلى وضع سياسات بحرية وطنية شاملة وتشريعات لاتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة للموارد المعدنية في أعماق البحار.

٤ - الطاقة البحرية المتجددة

٥٠ - لا تزال الطاقة المتجددة البحرية تشكل مصدرا غير مستغل للطاقة^(٧٨)، حيث مثلت في عام ٢٠١٠ أقل من ٠,٠١ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة^(٧٩). ومع ذلك، فإن إمكانيات الطاقة المتجددة البحرية كبيرة، وتجاوزت تقديرات الطاقة التي يمكن استغلالها من الناحية الفنية الاستخدام الحالي والمتوقع للطاقة^(٨٠). وكما أن الطاقة المتجددة تتمتع بالقدرة على تحقيق المنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتعددة^(٨١)، فإن لمصادر الطاقة المتجددة البحرية قدرة ماثلة وقد نُظر فيها بالتفصيل، في سياق التنمية المستدامة^(٨٢).

٥١ - ويعد الحصول على الطاقة عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية وهما شرطان مسبقان للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والسلامة البيئية^(٨٣). ومع ذلك، فمن المسلم به أن قطاع الطاقة المتجددة البحرية قطاع ناشئ وأن إمكانيات مصادر الطاقة المتجددة البحرية غير مؤكدة إلى حد كبير بانتظار مزيد من

(٧٧) مساهمة أمانة جماعة المحيط الهادئ؛ وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي التالي:

www.sopac.org/dsm/

(٧٨) انظر الوثيقتين A/67/120 و A/67/79.

(٧٩) S. G. Banerjee and others, *Global Tracking Framework*, vol. 3, *Sustainable Energy for All* (Washington, D.C., World Bank, 2013).

(٨٠) انظر الوثيقة A/67/79، الفقرة ١٨.

(٨١) عالج الاجتماع الثالث عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار مسألة الطاقة البحرية المتجددة بصفتها موضوع تركيزه في عام ٢٠١٢، بما في ذلك الفرص المتاحة والتحديات المطروحة في سياق التنمية المستدامة (انظر الوثيقة A/67/120).

(٨٢) O. Edenhofer and others, *Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge, Cambridge University Press, 2012).

البحث والتطوير^(٨٣). وتوليد الطاقة بالرياح البحرية، التي هي أكثر مصادر الطاقة المتجددة البحرية تقدماً^(٨٣)، يكلف عادة أكثر من توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة مثل توليد الطاقة الريحية القائم على الأرض^(٨٤). ومع ذلك، فإن التكاليف تختلف تبعاً للعوامل المتعلقة بالمواقع، بما فيها توافر الهياكل الأساسية القائمة، وتكاليف شبكات التوصيل، وتكلفة اليد العاملة المحلية^(٨٤). ومن المتوقع أن تشكل الرياح البحرية جزءاً متزايداً من مزيج الطاقة مع انخفاض التكاليف. وقد لوحظ عدم توازن في استخدام مصادر الطاقة المتجددة البحرية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، ولكفالة إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة البحرية لجميع الشعوب، صدرت دعوات لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا (انظر الوثيقة A/67/120).

٥٢ - والطاقة البحرية المتجددة يمكنها، إذا ثبتت فائدتها، أن تسهم في توفير طاقة ميسورة، وموثوقة، ومستدامة، وحديثة في المستقبل. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى عدة منافع اجتماعية واقتصادية ناجمة عن الوصول إلى السلطة، ولا سيما القضاء على الفقر، وتعزيز النمو المستدام، والحد من أوجه عدم المساواة، وزيادة فرص العمل. وتساهم الطاقة البحرية المتجددة أيضاً في جهود التخفيف المتصلة بتغير المناخ من خلال توفير بدائل ذات الأثر الكربوني المنخفض وبدائل ذات الأثر الكربوني المنعدم للوقود الأحفوري.

٥ - مد الكابلات البحرية

٥٣ - الكابلات البحرية هي من الهياكل الأساسية الحيوية للاتصالات، حيث إنها تستخدم في أكثر من ٩٨ في المائة من الحركة الدولية لشبكة الإنترنت، ونقل البيانات، والاتصالات الهاتفية الدولية، ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول تفتقر للربط بالألياف، وللكتير من هذه الدول حالياً مشاريع جارية لمد الكابلات^(٨٥). ويُسلّم بالأهمية البالغة للكابلات البحرية بالنسبة للاقتصاد العالمي^(٨٦) وبالتالي للنمو الاقتصادي. ولما كانت هذه الكابلات تشكل الأرضية التي تقوم عليها الاتصالات الدولية، فإن دورها في إتاحة فرص الحصول على البيانات والمعلومات لجميع الشعوب يبدو جلياً.

(٨٣) انظر الوثيقتين A/67/120 و A/67/79.

(٨٤) International Renewable Energy Agency, *Renewable Power Generation Costs in 2014* (2015).

(٨٥) D. Burnett, D. Freestone and T. Davenport, "Submarine cables in the Sargasso Sea: legal and environmental issues in areas beyond national jurisdiction", تقرير حلقة عمل عقدت في واشنطن العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (٢٠١٥).

(٨٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩.

٥٤ - غير أن البعد البيئي لهذه الكابلات ليس جلياً بالقدر نفسه. فالكابلات البحرية تُعتبر في حد ذاتها ذات أثر كربوني منخفض ولا يترتب عليها في البيئة سوى أثر صغير نسبياً، وصيانتها هي التي تسبب أكبر هذه الآثار والتي تترتب بالتحديد على عملية مدّها التي تقوم بها سفن مد الكابلات^(٨٧). ويمكن أن تسهم الكابلات البحرية بفعالية في الإنذار بالكوارث والتصدي لتغير المناخ إذ إن العمل جارٍ لدراسة هذه الإمكانية لأغراض الرصد^(٨٨).

٥٥ - ولما كانت هذه الكابلات تشكل عصب النظام الدولي للاتصالات الدولية، فإنها جزء مباشر من الهياكل الأساسية الحيوية والتصنيع المستدام على الصعيد الدولي وهي تسهم بصورة غير مباشرة في جميع المجالات الأخرى المسلّم بأهميتها للتنمية المستدامة.

٦ - السياحة

٥٦ - خلال الخمسين سنة الأخيرة، أصبحت السياحة أحد أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، إذ تقدر نسبة ما تسهم به في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو ٩ في المائة^(٨٩). والسياحة الثقافية هي أحد أكبر الأسواق السياحية العالمية وأسرعها نمواً، وهو ما يشجع المواقع السياحية على أن تحتهد في تطوير تراثها الثقافي^(٩٠). وقد كان لمعدلات النمو في السياحة دور كبير بصفة خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حيث إنه أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي كما أنه في الكثير من الأحيان يشكل أكثر خيارات التنمية الاقتصادية جدوى واستدامة^(٩١). فعلى سبيل المثال، كانت السياحة عاملاً رئيسياً في خروج بوتسوانا وكابو فيردي وملديف في الآونة الأخيرة من مركز أقل البلدان نمواً^(٩٢).

٥٧ - ومن المسلم به أن السياحة يمكنها إذا ما صممت وأديرت على نحو جيد أن تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة^(٩٣). فالسياحة المستدامة، يمكنها، على وجه الخصوص، أن تسهم في القضاء على الفقر المدقع والجوع (انظر الوثيقة A/68/278). كما يمكنها أن تخلف آثاراً مفيدة في سبل كسب الرزق وتطوير الهياكل الأساسية.

(٨٧) C. Donovan, "Twenty thousand leagues under the sea: a life cycle assessment of fibre optic submarine cable systems" (Stockholm, 2009).

(٨٨) انظر الوثيقتين A/67/79/Add.1 و A/69/71/Add.1. وانظر أيضاً الموقع الشبكي التالي: www.itu.int/en/ITU-T/climatechange/task-force-sc/Pages/default.aspx.

(٨٩) World Tourism Organization, *Sustainable Tourism for Development Guidebook* (Madrid, 2013). (متاح على الموقع الشبكي التالي: www.unwto.org/ebook/sustainable-tourism-for-development/).

(٩٠) انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

٥٨ - وتقوم السياحة المستدامة على الزوار الذين يسعون إلى التمتع ببيئات سليمة ونظيفة، ومناطق طبيعية جذابة^(٩١). ويحفز ذلك البلدان المضيفة على حماية بيئاتها والحفاظ عليها. وشهدت العقود القليلة الماضية نموا كبيرا في السياحة البيئية الساحلية^(٩١)، الأمر الذي يشجع على زيادة حماية المواقع الإيكولوجية الساحلية التي تختذب السياح، كالشعب المرجانية والأحياء البحرية، بسبل منها إقامة محميات بحرية واتخاذ تدابير لمكافحة التلوث.

٥٩ - ومن الممكن أيضا أن يترتب على السياحة، رغم إمكاناتها الإيجابية، عدد من الآثار السلبية. فهي تسهم بشكل كبير ومتزايد، على سبيل المثال، في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو السبب المتعاضم لتلوث البر والبحر، وهي أيضا مستهلك رئيسي للموارد غير المتجددة^(٩١). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفوائد الاقتصادية للقطاع لا تعود بالضرورة على السكان المحليين، كما يتضح من سياحة الرحلات البحرية التي هي واحدة من أسرع الشرائح السياحية نموا. فالشركات الأجنبية التي تنظم الرحلات السياحية البحرية تحني معظم الفوائد الاقتصادية، فيما تتكبد مدن الموانئ وسكانها المحليون الكثير من التكاليف^(٩٢). ومن الناحية الاجتماعية، يمكن أن تؤدي السياحة أيضا إلى تقسيم طبقي على أساس اجتماعي واقتصادي وإجهاد الخدمات العامة والهياكل الأساسية وإلى نزاعات على الموارد، من بين أمور أخرى^(٩٣).

٦٠ - ولكي تسهم السياحة إيجابيا في التنمية المستدامة، من المهم جدا أن تكون هي نفسها مستدامة وتراعي على الوجه الأكمل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الراهنة والمستقبلية، بالعمل على تلبية احتياجات الزوار والقطاع والبيئة والمجتمعات المحلية المضيفة^(٩٤).

٧ - التراث الطبيعي والثقافي

٦١ - يمكن للحفاظ على مواقع التراث الطبيعي والثقافي أن يعزز التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على أن يكون ثمة تكامل فيما بين هذه الجوانب الثلاثة.

(٩١) John Davenport and Julia L. Davenport, "The impact of tourism and personal leisure transport on coastal environments: a review", *Estuarine, Coastal and Shelf Science*, vol. 67, Nos. 1-2 (2006).

(٩٢) Juan Gabriel Brida and Sandra Zapata, "Cruise tourism: economic, socio-cultural and environmental impacts", *International Journal of Leisure and Tourism Marketing*, vol. 1, No. 3 (2010).

(٩٣) Bruce Epler, "Tourism, the economy, population growth, and conservation in Galapagos" (2007).

(٩٤) UNEP and World Tourism Organization, *Making Tourism More Sustainable: A Guide for Policy Makers* (2005).

ويمكن أن تسهم هذه المواقع في حفظ النظم الإيكولوجية وإدارتها بصورة مستدامة وحماية المواقع التاريخية أو الأثرية وكفالة سلامتها، الأمر الذي يستتبع بقاء المجتمعات التي تعتمد عليها واستمرار أنشطتها الاقتصادية.

٦٢ - غير أنه إذا كانت التدابير تقتصر على حماية البيئة فقط مما يلحقه الناس بها من اختلالات، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان بعض الجماعات المحلية مصائدتها التقليدية، وموائلها الطبيعي وهويتها الثقافية^(٩٥)؛ إذ لا بد، من أجل ضمان التنمية المستدامة، من حماية المواقع الثقافية أو الطبيعية بالتزامن مع الحفاظ على التقاليد والممارسات المجتمعية في تلك المواقع وما يتأتى عنها من إيرادات اقتصادية. فعلى سبيل المثال، تشكل مصائد الأسماك الصغيرة النطاق أو الممارسات التقليدية جزءاً لا يتجزأ من أسلوب الحياة في المجتمعات المحلية إلى جانب المهارات والمعارف والقيم المتجذرة في البيئة الطبيعية والمجتمعات المحلية الساحلية^(٩٦). ومن الأمثلة الناجحة على المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الحفاظ على التراث الثقافي المغمور بالمياه محميّتا "غايولا" و "بايا" المغمورتان بالمياه، بما تضمنان من مبان ذات أهمية أثرية بالغة تعود إلى العصر الروماني^(٩٧).

٨ - حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام

٦٣ - إضافة إلى ما يكتسبه التنوع البيولوجي من قيمة أصلية، فهو يشكل أساس الكثير من خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها المحيطات، بما في ذلك دعم وتوفير وتنظيم الخدمات الثقافية التي تشكل ركائز مهمة للغاية في تحقيق التنمية المستدامة ورفاه البشر (انظر الفقرات ٩-١٣ أعلاه)^(٩٨). وقد جرى التسليم مراراً بأهمية حفظ التنوع البيولوجي البحري

(٩٥) انظر "The Wadden Sea fishing community, a tangible and intangible heritage"، متاح على الموقع الشبكي: www.slowfood.com/slowfish/pagine/eng/news/dettaglio_news.lasso?-idn=126

(٩٦) A. Rim-Rukeh, G. Irehievie and I. E. Agbozu, "Traditional beliefs and conservation of natural resources: evidences from selected communities in Delta State, Nigeria", *International Journal of Biodiversity and Conservation*, vol. 5, No. 7 (2013).

(٩٧) Gonzalo Rodríguez Prado, "Underwater cultural heritage: public-private partnership example", alumni contribution. متاح من الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm

(٩٨) انظر مثلاً قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق؛ وانظر أيضاً إعلان غانغ وون بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.cbd.int/cop12/hls.shtml

واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجه على السواء^(٩٩). وعلى وجه الخصوص، أُبرزت الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة التي تعود بها الشعب المرجانية، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية وغيرها من الدول الساحلية^(١٠٠)، وأُبرزت كذلك قيمة الموارد الجينية البحرية^(١٠١). وللتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية المتصلة به أهمية خاصة بالنسبة لسبل المعيشة المستدامة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فضلا عن الفئات الضعيفة (انظر الفقرات ٧٩-٨٣ أدناه)^(١٠٢).

٦٤ - ومن بين العديد من الأسباب والعوامل المحركة لفقدان التنوع البيولوجي البحري ترد الآثار الناجمة عن زيادة عدد سكان العالم المتمثلة في أنماط إنتاج واستهلاك الغذاء والطاقة والمأوى، فضلا عن استخراج الموارد غير المستدامة، والتلوث، وآثار تغير المناخ وتحمض المحيطات، والأنواع الدخيلة الجائحة، وتدمير الموائل. وفي الوقت نفسه، يقوض فقدان التنوع البيولوجي البحري النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية المستدامة وكذلك القضاء على الفقر إذ إنه يعوق الاستمرار في توفير الكثير من خدمات النظام الإيكولوجي التي تتيحها المحيطات^(١٠٣).

(٩٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٠٠) انظر قراري الجمعية العامة ١٩٤/٦٦ و ٢٨٨/٦٦، المرفق. ويقر تحدي ميكرونيزيا ومشروع المناظر البحرية للمناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ، والتحدي الكاريبي ومبادرة المثلث المرجاني (وانظر القرار ٢٤٥/٦٩، الفقرة ٢٣٠)، بأهمية مساهمات الشعب المرجانية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما مساهماتها في تنمية الدول الجزرية وغيرها من الدول الساحلية.

(١٠١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩ والوثيقة A/62/66. وأشارت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في تقرير لها إلى أنه بإمكان التكنولوجيا الحيوية البحرية المساعدة في التصدي للتحديات العالمية المتمثلة في توفير الغذاء وأمن الطاقة والرعاية الصحية والمساهمة في النمو الأخضر والصناعات المستدامة. وأشارت أيضا إلى الاعتقاد بأن تتيح السوق العالمية لمنتجات التكنولوجيا الحيوية البحرية الكبيرة وعملاتها فرصا اقتصادية متنامية، حيث تقدر قيمة مبيعات السوق العالمية من تلك المنتجات بمبلغ ٢,٨ بليون يورو (تقديرات عام ٢٠١٠)، بمعدل نمو سنوي مركب يتراوح من ٤ إلى ٥ في المائة (أو ١٠ إلى ١٢ في المائة في ظل افتراضات أقل تحفظا). انظر: (OECD, Marine Biotechnology: Enabling Solutions for Ocean, Productivity and Sustainability (Paris, OECD Publishing, 2013)).

(١٠٢) انظر إعلان غانغ وون بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة (متاح على الموقع الشبكي: www.cbd.int/cop12/hls.shtml)، وقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٠٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، وإرشادات تشيناي لدمج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر (UNEP/CBD/COP/12/29، القرار ٥/١٢، المرفق)؛ وانظر أيضا Paul L. Lucas and others, "Integrating biodiversity and ecosystem services in the post-2015 development agenda: goal structure, target areas and means of implementation", *Sustainability*, vol. 6, No. 1 (2014).

٦٥ - واتخذ عدد من المبادرات على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز أمور منها تعميم مراعاة الآثار والمنافع الاجتماعية والاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه وعناصره على نحو مستدام في البرامج والسياسات ذات الصلة^(١٠٤)؛ وتحقيق التكامل فيما بين التخطيط والإدارة (انظر الفقرات ٨٩-١٠١ أدناه)، ولا سيما فيما يتعلق بالشعب المرجانية؛ والتدابير المجتمعية^(١٠٥). ويجري العمل أيضا في هذا الصدد في ضوء الدور الذي قد يضطلع به التقييم الاقتصادي في التوعية بالفوائد الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وبالتالي تعزيز الحفظ والاستخدام المستدام^(١٠٦). وجرى التسليم أيضا بما يمكن أن يؤديه الحصول على الموارد الجينية والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها من دور يساهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام والقضاء على الفقر واستدامة البيئة، واتخذت تدابير للنهوض بذلك الدور^(١٠٧).

٦٦ - ولا يزال الإدماج الفعال متعذرا نتيجة لعدد من التحديات. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة، فضلا عن التعاون على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ومن المهم أيضا الإمام بشكل أفضل بالأسباب والدوافع المحركة لفقدان التنوع البيولوجي التي تفاقم من حدة الفقر^(١٠٨). وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن المعارف القائمة، بما في ذلك المعارف التقليدية، تستخدم بالشكل الكافي في اتخاذ القرارات ونقل التكنولوجيا. ويتعين ضخ استثمارات كبيرة من أجل توسيع نطاق النهج الناجحة^(١٠٩). وقد تكون زيادة التركيز على الصلات القائمة بين فقدان التنوع البيولوجي وخيارات الاستهلاك مفيدة أيضا في تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام^(١١٠). ورغم أن النهج المرتبطة بتحقيق منافع اقتصادية، من قبيل النهج المراعية للبيئة، والسياحة المراعية للخصوصيات للثقافية (انظر الفقرات ٥٦-٦٠ أعلاه) أو أنظمة الدفع

(١٠٤) انظر إرشادات تشيناي لدمج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر، (UNEP/CBD/COP/12/29)، المقرر ١٢/٥، المرفق؛ وانظر أيضا المواد الإعلامية المتاحة على الموقع التالي: www.cbd.int/development/default.shtml.

(١٠٥) انظر مساهمات أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واللجنة المعنية بحفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، والمبادرة الدولية المتعلقة بالشعاب المرجانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٠٦) مساهمة المبادرة الدولية المتعلقة بالشعاب المرجانية.

(١٠٧) انظر إعلان غانغ وون بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة (متاح على الموقع الشبكي www.cbd.int/cop12/hls.shtml)؛ وانظر أيضا مساهمة أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

(١٠٨) انظر وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP/CBD/COP/12/29، المقرر ٥/١٢ و ٤/١٢، المرفق.

(١٠٩) Michael R. W. Rands and others, "Biodiversity conservation: challenges beyond 2010", *Science*, vol. 329, (١٠٩) No. 5997 (2010).

مقابل الحصول على خدمات النظم الإيكولوجية، قد تساعد على تغطية تكاليف الحفظ^(١٠٩)، بالإضافة إلى فائدتها للمجتمعات المحلية والنساء (انظر الفقرات ٧٩-٨٤ أدناه)^(١١٠)، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، هناك رأي مؤداه أنه من أجل إحداث تغيير في السلوك، يجب أن يكون التقييم الاقتصادي مصحوبا بدعم السياسات العامة التي إما تجزي الإجراءات الفردية الإيجابية أو تحول دون حدوث أضرار^(١١١). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل أي تقييم اقتصادي إجراء حساب دقيق للقيم السوقية وغير السوقية. ونظرا لصعوبة تقييم الأصول الملموسة بدرجة أقل أو الأصول غير السوقية التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي، تبرز الحاجة إلى وضع مزيد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤشرات البيئية^(١١٢). وإن ما يكتسي أهمية بالغة لنجاح هذه المبادرات هو وجود إطار ملائم للمؤسسات والحوكمة من أجل تحديد المدفوعات وتطبيقها، إضافة إلى وجود ما يتصل بذلك من أعمال رصد وتنظيم^(١١٣).

٩ - المحيطات وتغير المناخ وتحمض المحيطات

٦٧ - يتسبب تغير المناخ، بما في ذلك آثاره على المحيطات، وتحمض المحيطات، في حدوث آثار على جميع الدول ويقوضان قدرتهما، وقدرة البلدان النامية خاصة، على تحقيق التنمية المستدامة، كما يهددان استمرار الأمم وبقائها^(١١٤). ويفضي ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان الجليد القطبي والظواهر المناخية البالغة الشدة وارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها إلى آثار منها تدمير الممتلكات وفقدان الأرواح وتغير الخطوط الساحلية وبيضاض الشعب المرجانية ونزوح الأرصد السميكية وتدهور النظم الإيكولوجية، وهي أمور تضر جميعها بالأمن الغذائي وأسباب العيش وتنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. أما فتح الطرق الملاحية الجديدة بسبب تغير المناخ، كما هو الحال في

(١١٠) انظر Laely Nurhidayah, "Conservation and sustainable use of marine biodiversity", alumni contribution, متاح على الموقع الشبكي www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm؛ وانظر أيضا دراسات الحالة الإفرادية عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي التي يوفرها الموقع الشبكي لأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (www.cbd.int/case-studies/default.shtml).

(١١١) Michael R. W. Rands et al.

(١١٢) OECD, *Marine Biotechnology* (انظر الحاشية ١١٢ أعلاه).

(١١٣) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق. انظر أيضا الوثيقة A/69/71 و Add.1.

منطقة القطب الشمالي، فقد يكون له أثر إيجابي على التجارة الدولية. بيد أنه من الضروري أن يُنظر أيضا في ما يترتب عن ذلك من آثار بيئية واجتماعية^(١١٤).

٦٨ - وتكتسي الإجراءات التي تهدف إلى معالجة أسباب تغير المناخ وتحمض المحيطات، ولا سيما إجراءات تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، أهمية كبرى في التصدي للتحديات المذكورة أعلاه. وفي الوقت نفسه، ليس ثمة مبالغة في التشديد على أهمية الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لكفالة استمرار وظائفها المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وأهمية بناء القدرة على مواجهة تحمض المحيطات، والسبب في ذلك هو ارتباط تلك الأهمية أيضا بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتكتسي الإجراءات الرامية إلى إدارة المخاطر الساحلية والبحرية المتصلة بالمناخ أيضا أهمية حاسمة لكونها تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود القضاء على الفقر^(١١٥). ومما يتسم بأهمية بالغة أيضا تعزيز القدرات، ولا سيما قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال جمع البيانات المناخية والمعلومات لأغراض الإنذار المبكر والحد من أخطار الكوارث^(١١٦).

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، من شأن تطوير الطاقات البحرية المتجددة (انظر الفقرات ٥٠-٥٢ أعلاه) أن يشجع على زيادة أمن الطاقة وإيجاد فرص العمل وأن يضطلع بدور في التخفيف من آثار تغير المناخ (انظر الوثيقة A/67/120).

٧٠ - والأراضي الرطبة الساحلية (مستنقعات المياه المالحة وأشجار المانغروف ومروج الأعشاب البحرية) مثال جيد للنظم الإيكولوجية التي تعزز تنمية السواحل وتعمل بوصفها بالوعات هامة للكربون تمتص كميات كبيرة من ثاني أكسيده وتحجزها^(١١٧). وتشير التقديرات إلى أن هذه النظم الإيكولوجية تعزل سنويا من الكربون معدلا يفوق ما تعزله الغابات المدارية الناضجة بضعفين إلى أربعة أضعاف، وتخزن من الكربون ما بين ثلاث إلى

(١١٤) انظر أيضا: Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability — Part A: Global and Sectoral Aspects* (Cambridge, Cambridge University Press, 2014), chap. 6.

(١١٥) مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(١١٦) مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(١١٧) T. Hiraishi and others, eds., *2013 Supplement to the 2006 IPCC Guidelines for National Greenhouse Gas Inventories: Wetlands* (Geneva, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2014).

خمس مرات ما تخزنه نفس المساحة من الغابات المدارية^(١١٨). وتوفر هذه الموائل الساحلية أيضا مناطق صيد أسماك ذات وفرة للمجتمعات المحلية الساحلية، وتعزز تدوير المواد المغذية واستقرار الخطوط الساحلية، وتوفر الحماية من العواصف وتخفف من حدة الفيضانات، ومن ثم توفر خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية التي تحقق الأمن الغذائي، وتوجد سبل العيش المستدامة، وتحد من الكوارث، وتساعد على التكيف مع تغير المناخ. وتعرض هذه النظم الإيكولوجية لضغط متزايد من جراء مشاريع التنمية الساحلية على الصعيد العالمي، حتى أن ما يقرب من ٣٥ في المائة من أشجار المانغروف قد اختفى منذ عام ١٩٨٠. وبدمار تلك الأشجار تُفقد خدمات النظم الإيكولوجية وتنبعث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون المخزن، وذلك من جراء تأكسد الرواسب العضوية والكتلة الأحيائية. وتوفير حماية أفضل للأراضي الرطبة الساحلية السريعة الاختفاء في العالم قد يسفر عن فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية وفضي، في الوقت ذاته، إلى نتائج قابلة للقياس في ما يتعلق بتخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ، مما يولد أيضا رأس المال من خلال آليات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ^(١١٩).

باء - معالجة أوجه الضعف

٧١ - تواجه دول ومجموعات بعينها، بسبب ما تتفرد به من أوجه ضعف، بعض التحديات بصفة خاصة في ما تبذله من جهود رامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وفي وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، سلمت الدول بأن كل بلد يواجه في تحقيق التنمية المستدامة تحديات بعينها، وشددت على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقر كذلك بأن البلدان التي تمر بحالات نزاع تحتاج إلى اهتمام خاص أيضا.

٧٢ - ورغم تنامي الوعي بأهمية الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرات التأهب لها^(١٢٠) يظل العالم منشغلا بأوجه ضعف جميع الدول إزاء شتى الصدمات والكوارث وبالعجز في

(١١٨) B. C. Murray and others, "Green payments for blue carbon: economic incentives for protecting threatened coastal habitats", Nicholas Institute for Environmental Policy Solutions report, NI-R-11-04 (Durham, North Carolina, Duke University, 2011).

(١١٩) UNEP and the Center for International Forestry Research, "Guiding principles for delivering coastal (wetland carbon projects)" (Nairobi and Bogor, Indonesia, 2014).

(١٢٠) انظر، على سبيل المثال، إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (A/CONF.224/L.2).

تدابير تخفيف الآثار الناجمة عن تلك المخاطر والاستعداد لها وبناء القدرة على مواجهتها. وهذه الصدمات والكوارث تشمل المخاطر البيئية من قبيل الظواهر المناخية البالغة الشدة وارتفاع مستوى سطح البحر والفقدان الكبير للتنوع البيولوجي؛ والمخاطر الاقتصادية مثل صدمات أسعار الطاقة والأزمات المالية و/أو تلك المتعلقة بالميزانيات، وارتفاع البطالة الهيكلية؛ والمخاطر الاجتماعية من قبيل التفاعلات والاضطرابات المدنية والأزمات الغذائية والتفشي السريع والواسع النطاق للأمراض المعدية^(١٢١).

٧٣ - والمخاطر العالمية مترابطة. فحدوث أي صدمة أو كارثة كبرى في أي منطقة من شأنه أن يتوسع ويتسبب في حدوث صدمات أخرى وأن تنجم عنه عواقب طويلة الأجل للدول المتضررة والأفراد والاقتصاد العالمي. وكثيرا ما تكتسي المخاطر العالمية طابعا إقليميا أو وطنيا أو محليا. وبالتالي، ففي كثير من الأحيان، تكون النهج المصممة بما يتلاءم مع ذلك كل طابع على حدة هي الأكثر فعالية من حيث مراعاة التباينات في أوجه الضعف عبر الوطنية والوطنية والمحلية ومن حيث وضع استراتيجيات التخفيف^(١٢٢).

٧٤ - وفي سياق المحيطات، من المهم أهمية بالغة العمل على تخفيف الآثار الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالظواهر الجوية البالغة الشدة، مثل الأعاصير وأمواج تسونامي، والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والاستعداد لذلك^(١٢٣). ومما يبعث على القلق البالغ في هذا الصدد ما تتفرد به الدول الجزرية الصغيرة النامية من أوجه ضعف خاصة. ويمثل التكيف مع آثار تغير المناخ أولوية عالمية فورية وملحة لجميع الدول، وذلك نظرا للتحديات التي تطرحها للتنمية المستدامة^(١٢٤).

٧٥ - الدول الأفريقية - تشير الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا في أفق عام ٢٠٥٠ إلى أن المحيطات والبحار في أفريقيا تقع تحت ضغط شتّى الأخطار من قبيل الجرائم المرتكبة في البحر وتدهور البيئة البحرية وفقدان التنوع البيولوجي وتفاقم آثار تغير المناخ^(١٢٥). ويمثل

(١٢١) للاطلاع على قائمة شاملة للمخاطر العالمية انظر World Economic Forum, Global Risks 2015, 10th ed. (Geneva, 2015).

(١٢٢) انظر: UNDP, Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress — Reducing Vulnerabilities and Building Resilience (New York, 2014); Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014 (انظر الحاشية ١١٥ أعلاه).

(١٢٣) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(١٢٤) قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق.

(١٢٥) انظر: http://pages.au.int/sites/default/files/2050%20AIM%20Strategy%20%28Eng%29_0.

القرار الذي اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثانية والعشرين، التي عقدت في أديس أبابا في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، باعتماد هذه الاستراتيجية واعتبار الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥ "العقد الأفريقي للبحار والمحيطات" الذي يمثل فرصة لتحقيق الدول الأفريقية، على المستويين الإقليمي والوطني معاً، التنمية المستدامة المتكاملة للمحيطات^(١٢٦). أما الخطة الأفريقية في أفق عام ٢٠٦٣ التي اعتمدت مؤخراً فيسلم فيها بالدور الهام الذي تضطلع به الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا في أفق عام ٢٠٥٠ في تيسير التنمية المستدامة في القارة، ويعرّب أيضاً عن التطلع إلى أن تكون أفريقيا قارة يتم فيها الاستخدام المستدام للمنافع وتبادلها بشكل منصف وكذلك حفظ الموارد البحرية والطبيعية الهائلة، بما يشمل "الاقتصاد الأزرق". كما تتضمن فصلاً يوجّه فيه سعي القارة إلى وضع نموذج لتنمية الاقتصاد الأزرق في الدول الأفريقية الجزرية الصغيرة النامية^(١٢٧).

٧٦ - أقل البلدان نمواً - يشكل النقل البحري وسيلة النقل الرئيسية التي تستخدمها غالبية أقل البلدان نمواً لتجارتهما الدولية^(١٢٨). غير أن مدد مكوث الحاويات في موانئ البلدان الأفريقية الأقل نمواً تتراوح بين ١٢ إلى ١٥ يوماً، وهو ما يفوق مدة مكوثها على الصعيد الدولي التي لا تتعدى سبعة أيام. وقد جُهزت شبكات الطرق السريعة أو هي قيد التجهيز من أجل تيسير النقل، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً. ويسلم برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول) بأهمية الموارد البحرية والساحلية وأهمية تمكين أقل البلدان نمواً من منافذ للبحر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية؛ كما يشير أيضاً إلى استخدام طاقة المد والجزر من أجل زيادة القدرة على توليد الطاقة في أقل البلدان نمواً^(١٢٩).

(١٢٦) انظر: <http://au.int/en/content/addis-ababa-30-31-january-2014-%E2%80%93-assembly-african-union-twenty-second-ordinary-session>.

(١٢٧) مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(١٢٨) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *State of the Least Developed Countries 2014: Follow-up of the Implementation of the Istanbul Programme of Action for the Least Developed Countries* (2014).

(١٢٩) انظر: <http://unohrrlls.org/about-ldcs/istanbul-programme-of-action>.

٧٧ - البلدان النامية غير الساحلية - يبلغ متوسط المسافة التي تفصل البلدان النامية غير الساحلية عن الموانئ البحرية ٣٧٠ ١ كيلومتراً^(١٣٠). وعلى الرغم من وجود اتجاه عام إلى تقلص تأخر الصادرات، يتطلب التصدير من البلدان النامية غير الساحلية مدة متوسطها ٤٣ يوماً. وتفيد التقارير بأن هذه المدة تفوق ضعفي المدة الزمنية اللازمة للتصدير من البلدان النامية الساحلية وتزيد عن المدة الزمنية اللازمة للتصدير من بلدان المرور العابر بـ ٢٠ يوماً^(١٣١). وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة صادرات البلدان النامية غير الساحلية ١,٢ في المائة من الصادرات العالمية وحصتها الإجمالية من التجارة العالمية ١,١٧ في المائة، وهو ما يبين استمرار تهميش مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي^(١٣٢). وإقراراً بالحالة الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافياً، يُخصص قسم كامل من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لاحتياجاتها. وشدد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٣٣) المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، على الدور الرئيسي الذي تضطلع به حرية المرور العابر وتسهيلات النسبة للتنمية الشاملة في البلدان النامية غير الساحلية حتى تندمج اندماجاً كاملاً في النظام التجاري العالمي^(١٣٤). وأبرم عدد من اتفاقات التعاون التي تنص على فتح ممرات النقل، في مناطق منها آسيا وأفريقيا على سبيل المثال^(١٣٥). ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٥/٦٩، الحاجة إلى التعاون على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها لعدة أسباب منها افتقارها إلى منافذ برية مباشرة إلى البحر وموقعها النائي وبعدها عن الأسواق العالمية، وذلك تمثيلاً مع الأهداف الواردة في برنامج عمل فيينا.

٧٨ - الدول الجزرية الصغيرة النامية - ترد مسائل استدامة مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية، وإمكانية استخدام موارد قاع البحار، والمصادر المحتملة للطاقة

(١٣٠) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, "Landlocked developing countries (LLDCs), Factsheet (2013).

(١٣١) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *The Development Economics of Landlockedness: Understanding the Development Costs of Being Landlocked* (2013).

(١٣٢) قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٣٣) المرجع نفسه. انظر أيضاً مساهمة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المتحددة، ضمن اللبنة الرئيسية في بناء الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣٤). ومن التحديات العجز في القدرات الاقتصادية والمعارف، وإدارة الموارد، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والنمو السكاني المطرد^(١٣٥). ولا تزال هناك أيضا تحديات خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في ما يتعلق بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهو ما يعود في جزء منه إلى البعد الجغرافي عن الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومحدودية أحجام التبادل التجاري، والاعتماد الشديد على الواردات، وانخفاض حجم الصادرات التي تركز على عدد قليل من المنتجات^(١٣٦). وتتطلب المشاركة الفعالة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في التجارة العالمية معالجة المسائل المتعلقة بالمرافق المرفئية واللوجستيات التجارية على السواء، وذلك من أجل تطوير نظام للنقل المستدام^(١٣٧)، وكذلك زيادة بناء القدرات وتحسين نقل التكنولوجيات. وفي إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، أكدت الدول مجددا وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة نظرا لما تتفرد به من أوجه ضعف خاصة. وأقرت الدول بالتحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وشددت على أهمية التعاون الدولي وإقامة الشراكات في بلوغ هذا المبتغى^(١٣٨). وقد نفذت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عددا من الأنشطة المتعلقة بالحدود البحرية ومصائد الأسماك في المحيطات ومصائد الأسماك الساحلية والتعدين في أعماق البحار، وهي ترمي إلى تعزيز السياسات، والأطر القانونية والمؤسسات وتدابير الإدارة على الصعيد الوطن^(١٣٩)، بما في ذلك تشجيع استخدام المعارف التقليدية والممارسات المجتمعية لإدارة الموارد، والإدارة والتكيف القائمين على النظم الإيكولوجية للموارد الطبيعية في المحيطات والجزر (النهج الإدارة من الحيد إلى الشعاب المرجاني، والإدارة المتكاملة للجزر)^(١٣٩).

(١٣٤) مساهمة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٣٥) مساهمة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

(١٣٦) *Review of Maritime Transport 2014* (United Nations publication, Sales No. E.14.II.D.5). انظر أيضا مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(١٣٧) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

(١٣٨) مساهمة لجنة جنوب المحيط الهادئ.

(١٣٩) مساهمة أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ.

٧٩ - الفئات الضعيفة - تشمل الفئات الضعيفة، على سبيل المثال لا الحصر، الفقراء والمهاجرين واللاجئين والمشردين والنساء والأطفال ومجموعات السكان الأصليين والأشخاص الآخرين ممن "يتعرضون للحالات الطارئة وحالات الضغط والذين يجدون صعوبة في التعامل مع تلك الحالات" (١٤٠). ويؤثر تدهور النظم الإيكولوجية والموائل الساحلية والبحرية سلبيًا على رفاه الإنسان على الصعيد العالمي، ويضر بشكل مباشر وأشد حدة بالفقراء والضعفاء والنساء والأطفال والشعوب الأصلية لأسباب عديدة منها اعتماد تلك الفئات الشديد على الموارد الطبيعية في غالب الأحيان.

٨٠ - وعادة، يعمل الفقراء في الأعمال الخطيرة في البحر. وصغار الصيادين، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضون بشكل خاص للآثار البيئية والمخاطر المهنية الكبرى، وليس لهم إلا القليل من سبل العيش البديلة (١٤١). كما أنهم عرضة للكوارث الطبيعية (١٤٢) وللعنف في جملة أمور أخرى (١٤٣). ويمكن للإدارة المتكاملة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشكل دعامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق أن تخفف من حدة هذه المخاطر (انظر الفقرات ٣٤-٤٠ أعلاه) (١٤٣).

٨١ - أما الشعوب الأصلية فقد لا تشارك في بعض الأحيان في اتخاذ القرارات بشأن السياسات الإنمائية (١٤٤). ويزداد اهتمام المجتمع الدولي بضرورة الاعتراف بارتباط تلك الشعوب الأصلية، من الناحية الثقافية، بالمحيطات ومواردها (انظر الفقرة ١٧

(١٤٠) Christophe Béné, *Small-Scale Fisheries: Assessing their Contribution to Rural Livelihoods in Developing Countries* (انظر الحاشية ٤٨ أعلاه).

(١٤١) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(١٤٢) مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(١٤٣) Matthew Ansy, "Small scale fisheries (SSF) in India", alumni contribution الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

(١٤٤) Permanent Forum on Indigenous Issues, "Indigenous Peoples' Participation in Decisions Impacting Community, Land, Culture Critical to Their Human Rights, Speakers Tell Permanent Forum," 22 May 2013، متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/press/en/2013/hr5134.doc.htm>؛ انظر أيضا: Yetunde E. Agbeja, "Sustaining livelihood through community managed fishing license banks: the case of First Nations of British Columbia", alumni contribution، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

والفقرتين ٦١-٦٢ أعلاه)، وبالحاجة إلى الحصول على موافقتها على أنشطة الاستغلال التجاري التي تؤثر عليها^(١٤٥).

٨٢ - ويمكن الانتقاص من قيمة مساهمات المرأة في التنمية المستدامة بسبب استمرار الفجوة الجنسانية من الناحية المتعلقة بمكانة المرأة الاقتصادية واضطلاعها بالدور الأكبر في اقتصاد الرعاية وزيادة احتمالات انخراطها في الاقتصاد غير الرسمي^(١٤٦). لكن الأدلة تشير إلى أن الاستثمار في مؤسسات غذائية مملوكة لنساء قد يؤدي إلى تضيق فجوة الموارد وتحسين الأمن الغذائي؛ وإلى أن مشاركتهم في التجارة والخدمات لا تسهم فقط في تمكينهن اقتصادياً، وإنما أيضاً في تنمية قدراتهن التنافسية على المستوى الوطني^(١٤٧). فالنساء مثلاً يشكلن النسبة الغالبة من المشاركين في الأنشطة الثانوية ذات الصلة بالمصائد البحرية وتربية المائيات، مثل أنشطة تجهيز الأسماك وتسويقها (انظر أيضاً الفقرة ٣٦ أعلاه).

٨٣ - وعلى النحو المبين في الفقرة ١٤ أعلاه، يمكن للمهاجرين أن يسهموا في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لكن هذه الفئة أيضاً معرضة للمخاطر. إذ أن المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يسافرون بحراً في رحلات غير منظمة يتعرضون لمخاطر منها على وجه الخصوص انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي المتجرين والمهرين^(١٤٨). ويجري العمل حالياً في سبيل التشجيع على تعزيز أنشطة التنسيق والتعاون في مكافحة الجرائم عبر الوطنية، بما فيها جرائم الاتجار والتهرب^(١٤٩).

(١٤٥) انظر “Pacific Declaration of the Preparatory Meeting for Pacific Indigenous Peoples on the 2014 World Conference on Indigenous Peoples”, held in Sydney, Australia, from 19 to 21 March 2013. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/WCIP-Pacific-Statement-Outcome-Document.pdf.

(١٤٦) Willemijn de Jong, “The female face of sustainable development”, paper prepared for the library briefing at the European Parliament on 8 April 2013. متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.europarl.europa.eu/eplibrary/The-female-face-of-sustainable-development.pdf.

(١٤٧) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), “The future women want: a vision of sustainable development for all” (2012).

(١٤٨) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “Human rights at international borders: exploring gaps in policy and practice”, background paper prepared for the expert consultation held on 22 and 23 March 2012. متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/Events/HumanRightsatInternationalBorders_backgroundpaper2012.pdf.

(١٤٩) مساهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأنشأ البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية لتبادل المعلومات والاستراتيجيات بشأن الجرائم البحرية،

٨٤ - وركزت الأنشطة التي تصب في مصلحة الفئات الضعيفة، مثلاً، على الشباب والنساء^(١٥٠) والمهاجرين^(١٤٩)، وتمكين مجتمعات صيد الأسماك كإجراء غير تقليدي لمواجهة السطو المسلح على السفن^(١٥١).

جيم - تأسيس إطار تمكيني لتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات

٨٥ - لأن كانت التحديات كثيرة، فالفرص سانحة لتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من أجل تحقيق "مكاسب ثلاثية" (انظر الفقرة ٢ أعلاه). ولا بد من بذل جهود متواصلة في مواجهة العوامل المحركة للتغيير العالمي التي تؤثر سلباً على الاقتصادات الوطنية والمحلية والنظم الاجتماعية والبيئة البحرية، والتي تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف. ولا غنى في الوقت نفسه عن إيجاد العناصر الأساسية التي تشكل الإطار التمكيني للتكامل، والتي سيعرض بعضها بإيجاز فيما يلي.

١ - الإطار القانوني

٨٦ - إن إعداد وتطبيق إطار قانوني تمكيني على الصعيد الوطني، يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في إنجاح التكامل. وقد ساد اعتراف بأن هذه الاتفاقية هي الإطار القانوني الذي يتعين أن تخضع له جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، تبلور الاتفاقية الترابط بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمحيطات. ويتعاطف دور الاتفاقية في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة بحكم كونها صكاً إطارياً. وعلى هذا الأساس، تتوافر أحكام تكميلية لهذه الاتفاقية في اتفاقيتها التنفيذي (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه) وفي صكوك أخرى في قطاعات مختلفة أيضاً. وقد نال هذا التكامل المعيارى اعترافاً صريحاً في أحكام الاتفاقية نفسها^(١٥٢). لذلك، فإن التطبيق الفعال للاتفاقية ولاتفاقيتها التنفيذي سيعطي دفعة في اتجاه تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وسيعزز هدف التكامل.

والتعاون في التحقيقات والملاحظات القضائية المتعلقة بها، بما في ذلك جرائم الاتجار بالبشر وتهريبهم. انظر أيضاً الوثيقة A/69/71/Add.1.

(١٥٠) مساهمة أمانة جماعة المحيط الهادئ.

(١٥١) Senia Febrica, "Empowerment of coastal communities as a non-conventional measure to address armed

robbery against ships, Indonesia", alumni contribution. متاحة أيضاً على الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm

(١٥٢) انظر مثلاً المادتين ١٩٧ و ٢٨٢.

وحظيت هذه المسألة أيضا بالاعتراف في الهدف ١٤ في المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1)، الذي يشدد على "كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الأطراف فيها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النظم الإقليمية والدولية الحالية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب أطرافها". ودأبت الجمعية العامة أيضا على التشديد على أن أهمية بناء القدرات لتمكين الدول، وبخاصة النامية منها، ولا سيما البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، من تنفيذ الاتفاقية على نحو تام والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والمشاركة بالكامل في المتديات العالمية والإقليمية المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار (انظر أيضا الفقرة ٧٥ أعلاه)^(١٥٣).

٨٧ - ولا بد في هذا الصدد من مراعاة أن الاتفاقية تسهم أيضا بصورة غير مباشرة في الأبعاد الثلاثة وفي تكاملها من خلال توفير أدوات تشجع على أمور منها بناء اليقين القانوني عبر تحديد حقوق الولاية القضائية بدقة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وقمع الأنشطة الإجرامية في البحر، إلى جانب نقل التكنولوجيا (انظر الفقرات ١٠٦-١١٠ أدناه).

٨٨ - وعلى سبيل المثال، فإن ترسيم حدود المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية بشكل واضح ومعلن يعتبر دعامة ضرورية للسلام والأمن والإدارة المستدامة للأنشطة والموارد، لأنه يضفي يقينا على المسائل المتعلقة بنطاق سيادة الدول الساحلية أو حقوقها السيادية وولايتها. ويؤثر هذا اليقين في كفاءة التعامل مع المحيطات وفقا لنهج متكامل. بيد أن عددا كبيرا من الحدود البحرية لم يتم التوصل لاتفاق بشأنه، مما يحرم بعض الدول من الاستفادة من المحيطات بشكل كامل وفعال. ونتيجة لذلك، تفاوضت الدول في بعض الحالات على ترتيبات أولية مؤقتة لاستكشاف الموارد أو استغلالها لحين التوصل إلى حلول أكثر استدامة^(١٥٤).

٢ - التكامل على مستويات السياسات والتخطيط والإدارة

٨٩ - ما فتئت الجمعية العامة تعرب عن إدراكها للترابط الوثيق بين المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات ولضرورة النظر فيها من منظور كلي يخضع لنهج متكامل متعدد التخصصات مشترك بين القطاعات، وتكرر تأكيدها على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على الصعد

(١٥٣) انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٥.

(١٥٤) Handbook on the Delimitation of Maritime Boundaries (United Nations publication, Sales No. E.01.V.2) (١٥٤).

الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للاتفاقية، لدعم وتكملة الجهود التي تبذلها كل دولة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والتقيد بها والإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار وتنميتها المستدامة^(١٥٣).

٩٠ - ومن خلال التعاون الشامل بين مختلف القطاعات والتنسيق بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية بشأن قضايا المحيطات، يمكن رفع مستوى التكامل في دراسة هذه القضايا واتخاذ القرارات بشأنها، لكي يتسنى أخذ مختلف المصالح ووجهات النظر في الحسبان.

٩١ - وتجلت الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في اعتماد وتنفيذ السياسات الوطنية المتكاملة في عدة بلدان، بما في ذلك السياسات الرامية إلى إرساء دعائم الاقتصاد المستدام أو ما يعرف باسم "النمو الأزرق"^(١٥٤). وفي بعض البلدان، انطوت جهود التكامل على إنشاء هيئة تنسيق مشتركة بين الوكالات للإشراف على تنفيذ سياسة بشأن المحيطات^(١٥٥). وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه)، وغيرهما، سياسات بحرية متكاملة^(١٥٦).

٩٢ - وتقتضي الضرورة إيجاد آليات مؤسسية لتسخير المعارف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لخدمة عملية صنع القرار ولضمان وضع السياسات المتكاملة وتطبيقها ورصدها. ويمثل التششت وغياب التعاون والتنسيق أحد التحديات الرئيسية التي تعترض الفعالية المؤسسية على جميع المستويات^(١٥٨). لذلك، لا يمكن فصل مسألة التعاون والتنسيق بين القطاعات عن مسألة التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وتظل الفرص سانحة في مجال

(١٥٥) انظر www.ioc-unesco.org/index.php?option=com_content&view=article&id=362&Itemid=100036. وانظر

أيضاً case study by Laely Nurhidayah, "Conservation and sustainable use of marine biodiversity", alumni

contribution, available from www.un.org/depts/los/nippon/unnnff_programme_home/unnnff_program_sg_report.htm.

(١٥٦) انظر، مثلاً، قانون المرور إلى المناطق البحرية والساحلية لعام ٢٠٠٩ في المملكة المتحدة (الذي أنشأ منظمة الإدارة البحرية) (UK Marine and Coastal Access Act 2009)؛ والقانون الأساسي للسياسات المتعلقة بالمحيطات في اليابان (الذي أنشأ مقراً للسياسات المتعلقة بالمحيطات) (Basic Act on Ocean Policy of Japan)؛ والأمر التنفيذي الصادر في الولايات المتحدة بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن إدارة السواحل والمحيط والبحيرات الكبرى (الذي أنشأ المجلس الوطني للمحيط) (US Executive Order of 19 July 2010 on Stewardship of the Ocean, Our Coasts and the Great Lakes).

(١٥٧) انظر السياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي (The Integrated Maritime Policy of the European Union)، بما في ذلك التوجيه المنشئ لإطار الاستراتيجية البحرية (Marine Strategy Framework Directive)؛ والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ التي أعدها الاتحاد الأفريقي وخطة العمل الخاصة بها. وانظر أيضاً case study by Nicole Parris, "The Caribbean Sea Commission (CSC): working toward the sustainable development of the Caribbean Sea", alumni contribution التالي: http://www.un.org/depts/los/nippon/unnnff_programme_home/unnnff_program_sg_report.htm.

(١٥٨) انظر OECD, *Sustainable Development: Critical Issues* (Paris, 2001).

تنمية القدرات وتقوية المؤسسات من أجل كفالة التعاون والتضافر بين مختلف المؤسسات الحكومية في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية^(١٥٩)، بما في ذلك وضع وتنفيذ الآليات والسياسات الوطنية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية.

٩٣ - النهج القائمة على المشاركة - تؤدي النهج القائمة على المشاركة دوراً رئيسياً في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في قوانين المحيطات وسياساتها، حيث تكفل تمثيل مجموعة واسعة من المصالح ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، على جميع مستويات صنع القرار والإدارة. وبالتالي، يجب أن تتسم التنمية المستدامة بالشمول وأن تركز على الشعوب، بحيث يستفيد منها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ويشاركوا في صنعها^(١٦٠).

٩٤ - ومن الأهمية بمكان أن تشارك الدول مشاركة فعالة على أوسع نطاق ممكن في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها. وفي هذا الصدد، فإن الصكوك القانونية الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصاد السمكية، تعترف بضرورة مشاركة جميع الدول، بما فيها الدول النامية، في إدارة المحيطات ومواردها وتشدد على أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لدعم هذه المشاركة.

٩٥ - ويعدّ ضعف مشاركة أصحاب المصلحة من العوامل الحاسمة التي تُفاقم من مشكلة عدم الفعالية في حوكمة مصائد الأسماك وإدارتها، التي تدخل ضمن المشاكل الجوهرية المتسببة في تدهور موارد المصائد^(١٦١). ويدعو عدد من الصكوك الدولية إلى تطبيق نهج قائمة على المشاركة، منها وثيقة المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، التي تقترح توجيهات من شأنها تعزيز حوكمة مصائد الأسماك الصغيرة وتنميتها بطريقة تكفل استدامتها^(١٦٢).

Department of Economic and Social Affairs of the Secretariat and UNDP, "Synthesis of national reports (١٥٩) for Rio+20" (2012).

(١٦٠) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٦١) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(١٦٢) المرجع نفسه. انظر أيضاً ما يلي: Yetunde E. Agbeja, "Sustaining Livelihood through Community managed fishing license banks - The case of First Nations of British Columbia" AmnajSiripetch and Sampan و Panjarat, "Improved Access to Fisheries Resources by Small-scale Fishers in the Andaman Sea by L. Ylenia Randrianarisoa, "Towards participatory approach for local and Construction of Artificial Reefs" و traditional system legalization applied on fisheries resources management: the social convention drafting and

٩٦ - وعلاوة على ذلك، فقد أُدمجت النهج التشاركية بالفعل في مختلف المنتديات والعمليات المتعلقة بصياغة قانون البحار وسياساته على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، يمارس المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والمجموعات الصناعية ووسائل الإعلام، دوراً هاماً من خلال المشاركة في الاجتماعات المتصلة بالمحيطات والتنمية المستدامة، مثل العملية التشاورية غير الرسمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويعتبر الهيكل والنهج الثلاثي لمنظمة العمل الدولية مثلاً فريداً، إذ يجتمع في إطاره كل من الحكومات وأرباب العمل والعمال لوضع معايير العمل وصياغة السياسات وتصميم البرامج^(١٦٣). وشجع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على استخدام المعارف التقليدية والعلمية والتقنية والتكنولوجية الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الصعيد الوطني، بمشاركة التامة والفعالة، وطلبت إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية أن ييسر مشاركة مثل هذه الجماعات، بما فيها مجتمعات مصائد الأسماك، في حلقات العمل الإقليمية أو دون الإقليمية بشأن المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية^(١٦٤).

٩٧ - وعلى الصعيد الوطني، كان لمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار دور رئيسي في النظر في مختلف المصالح ووجهات النظر^(١٦٥). وعلى الصعيد المحلي، يمكن لمشاركة المجتمعات المحلية الساحلية وصغار الصيادين والصيادين الحرفيين في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد واستخدام المناطق البرية والبحرية أن يساعد على تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩٨ - وثمة جانب أساسي آخر للنهج القائمة على المشاركة وهو تقاسم المنافع المتحصلة من المحيطات ومواردها. وقد نالت مسألة تقاسم المنافع في السياق البحري اعترافاً بأهميتها من خلال، مثلاً، مبدأ التراث المشترك للبشرية، والإقرار بالاحتياجات الخاصة للدول

“implementation for sustainable development (the South-West of Madagascar case)”, alumni contributions وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

(١٦٣) مساهمة منظمة العمل الدولية.

(١٦٤) مساهمة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(١٦٥) انظر مثلاً، بلجيكا، المرسوم الملكي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (www.health.belgium.be/filestore/19094275/Summary%20Marine%20Spatial%20Plan.pdf)؛ وخطوط الإدارة المتكاملة المعتمدة في النرويج لبحر لوفتن - بارنتس والبحر النرويجي، وبحر الشمال ومنطقة سكاجيراك www.fisheries.no/resource_management/Area_management/Integrated_management_plans/#.VPTTQS6eom8.

النامية^(١٦٦)، وأحكام بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، والاعتراف بحقوق المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك^(١٦٧). وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التزمت الدول "بمراعاة ضرورة كفالة إتاحة إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك لكل من صيادي الكفاف وصغار الصيادين والصيادين الحرفيين والنساء العاملات في مجال صيد الأسماك والشعوب الأصلية ومجتمعاتها، وبخاصة في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومراعاة أهمية توفير إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق"^(١٦٨).

٩٩ - أدوات الإدارة - لا يزال التقدم يُحرز في استحداث وتطبيق أدوات متكاملة متنوعة لإدارة الآثار التي تحدثها الأنشطة البشرية في نظم الإيكولوجية البحرية. وتنطوي النهج المتكاملة لإدارة الأنشطة البشرية في المحيطات والبحار على نهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري. وركز اجتماع سابق لعملية الأمم المتحدة المتعلقة بالمحيطات على نهج النظام الإيكولوجي (انظر الوثيقة A/61/156)، التي طُبِّقت في فرادى القطاعات (مثل قطاع إدارة المصائد السمكية)^(١٦٩) وطُبِّق كذلك بطريقة شاملة لعدة قطاعات^(١٧٠). وتمثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عملية مستمرة وديناميكية تهدف،

(١٦٦) اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة (اتفاق الأرصد السمكية)، المادة ٢٤.

(١٦٧) المرجع نفسه، المادة ١١.

(١٦٨) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٧٥.

(١٦٩) انظر، مثلاً www.fao.org/fishery/topic/16034/en and www.fao.org/fishery/topic/16035/en (FAO ecosystem approach to fisheries and aquaculture)؛ ووثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNEP/CBD/COP/11/35، المرفق الأول، المقرر ١٨/١١؛ ومساهمة منظمة الأغذية والزراعة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(١٧٠) انظر، مثلاً، توجيه الاتحاد الأوروبي المنشئ لإطار الاستراتيجيات البحرية (الحاشية ١٥٧ أعلاه)؛ واستراتيجية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي التي وضعتها لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (http://www.ospar.org/html_documents/ospar/html/10-03e_nea_environment_strategy.pdf)؛ وخطة عمل بحر البلطيق التي وضعتها لجنة هلسنكي (<http://helcom.fi/baltic-sea-action-plan>)؛ وبرنامج الإدارة المستدامة للمحيطات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والبرامج والمشاريع التي ينفذها برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بشأن مسائل من بينها الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية وتكييف الموارد الطبيعية المحيطية والجزرية.

في جملة أمور، إلى تحقيق التكامل بين القطاعات والحكومات والحيزات، إلى جانب التكامل بين العلم والإدارة^(١٧١).

١٠٠ - ويرمي تخطيط الحيز البحري إلى إتاحة التخطيط المستنير لاستخدامات حيز المحيطات ومواردها من خلال تطبيق عدد من أدوات الإدارة مثل تقييم النظام الإيكولوجي، والتقييم الإيكولوجي الاستراتيجي، وأدوات الإدارة المستندة إلى المناطق، مثل المناطق البحرية المحمية^(١٧١)، وتقييم خدمات النظام الإيكولوجي في تحليل المعاوضة. ويشجع هذا التخطيط على إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع وبشكل شفاف^(١٧٢). ولئن كان تخطيط الحيز البحري لا يزال في المراحل الأولى من تطبيقه، فهو يتيح الفرص للتنسيق بين تخطيط الأراضي والتخطيط البحري، وتسوية منازعات المستخدمين، وزيادة التركيز على رصد الأداء وتقييمه ومشاركة أصحاب المصلحة. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطني، يحظى تخطيط الحيز البحري بتشجيع متزايد بوصفه نهجا متكاملا نافعا على الصعيدين الإقليمي والعالمي^(١٧٣).

١٠١ - كذلك، فإن تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية التي تقيم الآثار التراكمية أيضا تعتبر أداة من شأنها دعم تنفيذ النهج المتكاملة^(١٧٣). وحتى الآن، لم تتجاوز نماذج تقييم الآثار التراكمية وتفاعلاتها مع النظام الإيكولوجي المرحلة الأولى من تطويرها، وتباين من بلد إلى بلد ومن إقليم إلى آخر. ولا يزال ذلك يشكل تحديا رئيسيا في طريق إعداد نهج متكامل لإدارة الأنشطة البشرية المنفذة في البيئة البحرية^(١٧٤). وفي هذا الصدد، المبادرات العلمية البحرية الجارية (انظر الفقرتين ١٠٤-١٠٥ أدناه)، ولا سيما أول تقييم عالمي متكامل لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (انظر الفقرة ١٠٥ أدناه)، ستسهم في تحسين فهم الآثار التراكمية وتفاعلاتها مع النظام الإيكولوجي.

(١٧١) انظر الوثيقتين A/57/57 و A/57/80.

(١٧٢) مساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتحاد الأوروبي، ولجنة هلسنكي.

(١٧٣) انظر، مثلا، الوثائق A/66/119 و A/67/95 و A/69/82 و A/69/177.

(١٧٤) مساهمة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

٣ - علوم البحار

١٠٢ - من الضرورة بمكان فهم الفوائد والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأنشطة البشرية التي تتم في البيئة البحرية، فهذا الفهم هو السبيل لإدراك العلاقة بين الأنشطة والضغوط البشرية وما يرتبط بها من آثار على النظام الإيكولوجي في سياق التفاعل مع التغير البيئي الطبيعي^(١٧٤). وفي هذا الصدد، لا غنى عن توفير البيانات والمعلومات والمعارف السليمة لكي يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة. وهي تتيح أيضا رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات المتفق عليها دوليا (انظر الفقرة ١٣١ أدناه).

١٠٣ - وبالبيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق البحوث العلمية البحرية وتكنولوجياها الداعمة، يمكن تحسين معرفتنا بمختلف العوامل المحركة للتغير. وبالتالي، يمكن للعلوم البحرية أن تسهم إسهاما هاما في القضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، ودعم الإدارة المستدامة للأنشطة البحرية، وحماية البيئة البحرية، والمساعدة في التنبؤ بالآثار الناجمة عن الأحداث والكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها والاستجابة لها. ولكي يتسنى بلوغ تلك الغاية بفعالية، لا بد للعلوم البحرية أن تُدمج في عملية صنع القرار وأن تكون متعددة التخصصات والقطاعات، بما في ذلك من خلال تعميق الوعي بالتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي وبالصلة بين الأراضي والمحيطات^(١٧٥).

١٠٤ - ويتولى العديد من المنظمات والوكالات والمشاريع التعاونية جمع المعلومات والبيانات لاستخدامها لأغراض قطاعية محددة^(١٧٦). غير أن التطبيق الفعال للمعارف والتكنولوجيا العلمية البحرية بطريقة متكاملة يستلزم صياغة نهج وآليات وطنية وإقليمية للتغلب على التحديات الراهنة المتعلقة بعوامل منها غياب الترابط بين التخصصات العلمية وعدم إنتاج مجموعات بيانات مجمعة ومتسقة ومتكاملة يكون من شأنها دعم إعداد الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمحيطات والبحار (انظر الفقرتين ١٢٩ و ١٣٠ أدناه)^(١٧٧) ويمكن لهذه الجهود أن تسهم في زيادة التكامل بين المعلومات المتعلقة بالمتغيرات التي تؤثر على سلامة المحيطات والرفاه البشري والنمو الاقتصادي، ومن ثم، تسهم في ضمان أن

(١٧٥) الوثيقة A/56/121. انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩.

(١٧٦) انظر مثلا اللجنة التقنية المعنية بالتبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (<http://www.iode.org>)، التي تيسر تبادل البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية، ولا سيما من خلال شبكات البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحيطات، ونظم المعلومات البيولوجية الجغرافية؛ والمعلومات الإحصائية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصائد الأسماك؛ والمعلومات الإحصائية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية بشأن النقل البحري.

(١٧٧) ترد الإشارة إلى تحديات إضافية في الوثيقة A/69/71/Add.1.

القرارات المستندة إلى العلوم البحرية تأخذ في اعتبارها تماما، حيثما أمكن، العوامل البيئية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك المعارف التقليدية^(١٧٨).

١٠٥ - وتقتضي الضرورة أيضا تعزيز الربط بين العلوم والسياسات. وفي هذا الصدد، من الأمثلة الهامة على التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يرد التقييم البحري العالمي المتكامل الأول الذي يجرى في إطار العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والذي يستند إلى العلوم البحرية. ويهدف هذا التقييم إلى تلبية الحاجة إلى شكل جديد للتقييم المتكامل يكون عالميا من حيث النطاق وشاملا من حيث المسائل التي يعطيها، ويكون تركيزه منصبا على الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية والآثار المترتبة على تدهور البيئة البحرية. ويمكن للتقييم أن يتيح أساسا ومنطقا علميين لرسم السياسات العامة والخطط الإدارية المتكاملة ولتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية.

٤ - الهياكل الأساسية، بما في ذلك التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا

١٠٦ - تؤدي الهياكل الأساسية الملائمة والتكنولوجيا أيضا دورا حاسما في دعم التنمية المستدامة. فالمرافق المرفئية الآمنة تيسر تنفيذ أنشطة النقل البحري والتجارة وغيرها من الأنشطة، وبالتالي فإن هذه المرافق تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، تمثل إجراءات الرقابة في الموانئ أداة فعالة لإنفاذ القوانين والأنظمة البيئية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فهي تدعم استدامة الأنشطة. وتحسن أيضا استدامة الأنشطة ذات الصلة من خلال إجراءات الرصد والمراقبة والإشراف الرامية إلى مكافحة الأنشطة غير المشروعة، التي تقلص الفوائد التي يمكن للدولة الساحلية أن تجنيها من الأنشطة المستدامة التي تتم في نطاق ولايتها^(١٧٩).

١٠٧ - وانتشرت في العالم المعاصر الابتكارات والتغيرات التكنولوجية، التي تدعم أيضا تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في بيئة المحيطات. وتفتح التكنولوجيات الجديدة، مثل تلك المرتبطة بالطاقة المتجددة البحرية (انظر الفقرات ٥٠-٥٢ أعلاه)، آفاقا جديدة للتنمية

(١٧٨) يعطي النظام العالمي لرصد المحيطات (www.ioc-goos.org) مثالا على تسخير الأبعاد المتعددة للعلوم البحرية لتحقيق هذا الغرض، وهي مسألة ضرورية لسرعة الكشف عن التغيرات في النظم الإيكولوجية، والتنبيه بالأخطار الطبيعية بدقة وفي الوقت المناسب، وتنفيذ العمليات البحرية بسلامة وكفاءة، وزيادة فعالية الاستخدام البشري للبيئة البحرية. انظر مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٧٩) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

المستدامة^(١٨٠). ويمكن للتقدم التكنولوجي أن يطور التكنولوجيات الحالية، لتصبح أقل ضررا على البيئة وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأعلى كفاءة وفاعلية في تحقيق النتائج المرجوة للبشر. ففي ما يتعلق مثلا بالحصول على البيانات البحرية، فإن الدوافع الرئيسية لاستخدام التكنولوجيا الذاتية التشغيل كان من بينها ارتفاع تكاليف إجراء البحوث من على متن السفن وتزايد الاحتياج إلى تنفيذ عمليات ملاحظة مستمرة للمحيطات على المدى الطويل، تُنتج صورا عالية الاستبانة، لاستخدامها في البحوث وفي تلبية الاحتياجات المجتمعية على السواء^(١٨١).

١٠٨ - وعادة ما يشار إلى تطوير التكنولوجيات باعتباره هدفا مباشرا منشودا في مجالات متنوعة مثل النقل البحري^(١٨٢)، والطاقت المتجددة البحرية^(١٨٣)، والكابلات البحرية، لمساعدة هذه المجالات في رفع قدرتها على تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٠٩ - ومع ذلك، فثمة تفاوت في انتشار التكنولوجيات المتقدمة داخل البلدان وفيما بينها، حيث تحرم منها بلدان نامية عديدة، ولا يقدر الفقراء في بلدان أخرى على اقتنائها أيضا بسبب ارتفاع تكاليفها^(١٨٤). ويبحث هذا الأمر على القلق بشكل خاص في البلدان النامية التي تكون حماية البيئة البحرية فيها معتمدة على القدرات التكنولوجية والمالية لفرادى البلدان ومحتاجة أيضا إلى نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية^(١٨٥).

١١٠ - وتُلزم الاتفاقية الدول، في جملة أمور، بإنشاء برامج للتعاون التقني لأغراض النقل الفعال للتكنولوجيا البحرية. وتحقيقا لهذه الغاية، وُضعت مبادئ توجيهية لنقل التكنولوجيا البحرية^(١٨٦). ويجري تنفيذ أنشطة بناء القدرات لتعزيز هذا النقل الفعال^(١٨٧).

(١٨٠) انظر الوثيقة A/69/700.

(١٨١) *Marine Scientific Research: A Revised Guide to the Implementation of the Relevant Provisions of the United Nations Convention on the Law of the Sea* (United Nations publication, Sales No. E.10.V.12).

(١٨٢) انظر الوثائق A/65/69/Add.2، و A/63/63، و Add.1.

(١٨٣) انظر الوثيقة A/67/79.

(١٨٤) انظر الوثيقة A/69/700.

(١٨٥) انظر جدول أعمال القرن ٢١ (الحاشية ٤ أعلاه).

(١٨٦) المعايير والإرشادات التي اعتمدها جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو بشأن نقل التكنولوجيا البحرية في دورتها الثانية والعشرين، في عام ٢٠٠٣.

(١٨٧) انظر مساهمات اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومنظمة الأغذية والزراعة؛ وانظر أيضا وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 65/22، المرفق ٤، القرار MEPC.229 (65)،

٥ - بناء القدرات وتعبئة الموارد

١١١ - إن التنفيذ الفعال للالتزامات الدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة، ولباقي التزاماتها المتعلقة بالمحيطات كذلك، يهيئ فرصا هامة لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وسيسهم أيضا إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والأمن الغذائي، وغير ذلك من الأهداف^(١٨٨). وكذلك، فإن القدرة على المشاركة الكاملة في وضع النظام القانوني للمحيطات والبحار وفي تطبيقه أمر يعزز أيضا السلام والأمن، وهو شرط لا بد من استيفائه قبل تحقيق التنمية المستدامة. غير أن القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية، ومعها القدرات التمويلية، لا تزال هي العوامل الأولية المقيدة للدول في هذا الصدد، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٢ - وعرض تقرير سابق (A/65/69) نظرة عامة على احتياجات الدول في مجال بناء القدرات واستعرض الأنشطة والمبادرات التي تتم في هذا المجال. وتناول التقرير أيضا التحديات التي تعرقل تنفيذ الأنشطة والمبادرات في مجال بناء القدرات، وحدد السبل المتاحة للتغلب عليها. ولا يزال مضمون هذا التقرير ملائما حتى اليوم، وتبلور الحاجة الشديدة إلى بناء القدرات بشكل أوضح مع مواصلة الدول الدعوة إلى تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات على جميع المستويات وفي جميع القطاعات. وتظهر الحاجة إلى إيجاد نهج متكاملة في مجال بناء القدرات بوضوح عندما تسعى الدول إلى استغلال اقتصادها القائم على المحيطات بطريقة مستدامة. وتزداد الاحتياجات في هذا المجال بوجه خاص بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٣ - وفي الآونة الأخيرة، تجدد التأكيد على الأهمية الكبيرة لبناء القدرات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة وفي مسار ساموا. ورغم هذا الاعتراف، لا تزال هناك ثغرات كبيرة تتعلق بالنهج المتكاملة لبناء القدرات وثغرات أكبر حجما تتعلق بالتمويل المستدام لتنمية القدرات في المجالات المتعلقة بالمحيطات.

بشأن تعزيز التعاون التقني ونقل التكنولوجيا المتعلقة بتحسين كفاءة السفن في استخدام الطاقة؛ وأنشطة المنظمة الهيدروغرافية الدولية (iho.int/mtg_docs/CB/IHO_CB_Strategy_EN.pdf).

(١٨٨) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٥؛ وانظر أيضا القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

١١٤ - ولكي تكتسب القدرات البشرية والمؤسسية والمنهجية فعالية، فلا بد من تعزيزها لتمكين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص من معالجة المشاكل الوثيقة الترابط المتعلقة بالمحيطات من منظور كلي (انظر الوثيقة A/65/69). وبالتالي، فبحانب تنفيذ ما يلزم من برامج بناء القدرات القطاعية^(١٨٩)، يجب تبني مبادرات لبناء القدرات عبر مختلف القطاعات والتخصصات والنطاقات الجغرافية. فمن الضروري مثلاً أن يتم تنفيذ مبادرات متكاملة لبناء القدرات البشرية لدعم التنمية المستدامة. وبهدف إتاحة التنمية المتكاملة للموارد البشرية، يدير كل من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومكتب الشؤون القانونية برنامجي زمالة، هما: برنامج الزمالة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية وبرنامج زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في قانون البحار. وتبرهن دراسات الحالة الفردية التي قدمها مشكورا بعض الخريجين للاستعانة بها في هذا التقرير، والمشار إليها فيه، على أهمية بناء القدرات الفردية كعنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها على الصعيدين الوطني والإقليمي^(١٩٠).

١١٥ - وينبغي أيضاً وضع مبادرات تبلور العلاقة بين العلوم والسياسات، بحيث تكفل هذه المبادرات إدراك الفرص التي تتيحها المحيطات وتكفل كذلك اتخاذ القرارات بصورة مستنيرة ورصد ما يترتب عليها من إجراءات بصورة سليمة (انظر الفقرات ١٢٩-١٣٢). ويتعين أيضاً أن يكون بناء القدرات مصحوباً بتعبئة موارد كبيرة وبتمويل مستدام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تفتقر إلى آلية تمويل، وأن دعم الأمانة للدول في تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة يعتمد بدرجة كبيرة على صناديق التبرعات الاستثنائية، التي تعمل في حدود ولايات ضيقة وتنفذ مشاريع متواضعة لبناء القدرات تستهدف بها مسائل محددة. ويمكن للتركيز الذي أبدته مؤخرًا عدة دول على استغلال اقتصاداتها القائمة على المحيطات بطريقة مستدامة أن يمهد الطريق لتكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص (انظر الفقرات ١٢٥-١٢٧ أدناه)، بما في ذلك من أجل تمويل مبادرات بناء القدرات المطلوبة. وعلاوة على ذلك، يمكن لأوجه التآزر المحتملة فيما بين

(١٨٩) انظر مساهمات أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، واليونسكو، والأونكتاد، ومكتب المخدرات والجريمة.

(١٩٠) يتوافر النص الكامل لدراسات الحالات الفردية المقدمة على الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm

التخصصات والقطاعات أن توفر فرصة للاستفادة من وفورات الحجم وتعطي دفعة للتكامل الضروري بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة^(١٩١).

١١٦ - ولا بد لمحاولات تسخير المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة بصورة متكاملة تغطي جميع الأبعاد الثلاثة أن تراعي بشكل عملي حقيقة أن "القدرات هي التنمية"^(١٩٢).

٦ - التعاون والتنسيق

١١٧ - ما فتئت الجمعية العامة تقرر بضرورة تحسين التعاون والتنسيق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وفقا للاتفاقية، لدعم وتكملة الجهود التي تبذلها كل دولة لتعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، في جملة أمور (انظر، على سبيل المثال، القرارين ٢٤٥/٦٩ و ٢٨٨/٦٦، المرفق).

١١٨ - ويمكن للتعاون والتنسيق الدوليين، بأشكالهما العديدة المختلفة، أن يسهما في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في شؤون المحيطات وقانون البحار، إلى جانب تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والموارد والمعارف.

١١٩ - وعلى الصعيد العالمي، أجرت الجمعية العامة، منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، استعراضا سنويا للتطورات المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، باعتبارها المؤسسة العالمية المختصة بإجراء هذا الاستعراض. وعلى وجه الخصوص، أنشأت الجمعية العامة العملية التشاورية غير الرسمية بموجب قرارها ٣٣/٥٤ لتيسير استعراضها السنوي للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات وقانون البحار، مع التركيز على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. وقد أقرت الجمعية بدور العملية التشاورية غير الرسمية كمتنبدى فريد للمناقشات الشاملة بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، على النحو الذي يتسق مع الإطار الذي توفره الاتفاقية والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١^(٤)، وبأن المنظور المتعلق بأركان التنمية المستدامة الثلاثة ينبغي زيادة تعزيزه عند بحث المواضيع المختارة (انظر القرار ٢٤٥/٦٩).

(١٩١) يمكن مثلا توجيه التمويل في مجال تغير المناخ إلى مبادرات بناء القدرات في مختلف القطاعات المعنية بالمحيطات والتي تدعم أيضا أهداف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره (انظر الفقرة ٧٠ أعلاه).

(١٩٢) UNDP, "Capacity is development", report of a global event on the theme "Smart strategies and capable institutions for 2015 and beyond", held in Marrakech, Morocco, from 17 to 19 March 2010 (2010).

١٢٠ - وبدءا بجدول أعمال القرن ٢١ ووصولاً إلى وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، سلّطت الدول الأعضاء الضوء باستمرار على الحاجة الماسة إلى زيادة الاتساق والتنسيق بين مختلف المبادرات وآليات التمويل المتصلة بالتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات، أنشئت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات لتكون الآلية المشتركة بين الوكالات التي تسعى إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية وتعزيز فعاليتها. وتتألف الآلية من ٢٢ عضواً، بما في ذلك السلطة الدولية لقاع البحار. وتعمل تحت الإشراف العام للجمعية العامة، وطبقاً للاتفاقية، ولاختصاصات كل مؤسسة من مؤسساتها المشاركة والولايات والأولويات التي أقرتها مجالسها الإدارية. وتعمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات حالياً على وضع قائمة جرد للولايات المسندة لأعضاء الشبكة وللأنشطة التي يضطلعون بها، وستكون هذه القائمة متاحة على موقع الشبكة على الإنترنت، بغرض تحديد المجالات التي يمكن التعاون والتآزر فيها.

١٢١ - وقد تطورت طرائق التعاون والتنسيق فيما بين الدول على التصدي للتحديات الناشئة. وأقرت الدول الأعضاء بإسهام الجهات الجديدة المقدمة للمعونة ونُهج الشراكة الحديثة في زيادة تدفق الموارد، وأن التفاعل بين الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية والجهات الفاعلة في مجالي الاستثمار الخاص والتجارة والجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية يتيح فرصاً يمكن أن تستفيد المعونة من خلالها من الموارد الخاصة^(١٩٣).

١٢٢ - ومن حيث مصدر المساعدة، سواء كانت مالية أو تقنية، أقرت الدول الأعضاء بأن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال هو الشكل الأساسي للتعاون الدولي، وأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب إنما هو مكمل له^(١٩٤). وفي هذا الصدد، لا تزال الجهات المانحة تشكل، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، طرفاً فاعلاً رئيسياً في تقديم المساعدة من أجل التنمية المستدامة من خلال ضمان الحصول على التمويل الكافي بشكل ثابت يمكن التنبؤ به.

(١٩٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٩٤) المرجع نفسه. انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

١٢٣ - ومن الأمثلة على التعاون فيما بين الدول، مع المساعدة المالية والتقنية من جانب الجهات المانحة، برنامج الإدارة المستدامة للمحيطات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية^(١٩٥).

١٢٤ - ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذان يوفران نُهجاً فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف، يتسمان بالأهمية^(١٩٦).

١٢٥ - وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أشار الأمين العام أيضاً إلى أن الشراكات الجامعة يجب أن تكون سمة أساسية من سمات التنفيذ على جميع المستويات^(١٩٧).

١٢٦ - وقد تم الاعتراف في مسار ساموا بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدور المتزايد الأهمية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على إقامة شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين بعنوان تحالف المحيط الهادئ. ومن بين أهداف التحالف تعزيز اتخاذ قرارات مستنيرة ومتوازنة على جميع المستويات، يراعي المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للمحيط الهادئ وجزره، وسواحل تلك الجزر ومناطقها الساحلية، والموارد المرتبطة بها^(١٩٨).

١٢٧ - وتوفر الشراكات من جميع الأنواع آلية لمشاركة مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصاً مهمة لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة^(١٩٩).

١٢٨ - والعديد من المبادرات القائمة لم تتضمن بالضرورة نهجاً متكاملًا منذ بداية عملها، بل طورته من خلال تعديل الولايات أو الأساليب. وعلى سبيل المثال، يشمل برنامج العمل

(١٩٥) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٩٦) على سبيل المثال، تشكل مبادرة مثلث الشعاب المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصادر الأسماك والأمن الغذائي شراكة متعددة الأطراف بين ستة بلدان، تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

(١٩٧) انظر الوثيقة A/69/700.

(١٩٨) انظر: www.forumsec.org/resources/uploads/embeds/file/poa-flyer-web.pdf.

(١٩٩) انظر: منتدى الشراكات مع القطاع الخاص الذي عُقد يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ في سياق المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

(http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2014/08/Co-Chairs-Summary_Private-Sector-Partnerships-Senia_Feblica؛ Forum.pdf) وانظر أيضاً "Public-private partnership for the safety of navigation and pollution prevention in the Straits of Malacca and Singapore"، alumni contribution الموقع الشبكي التالي: www.un.org/depts/los/nippon/unff_programme_home/unff_program_sg_report.htm.

العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجالات المغذيات ومعالجة مياه الصرف الصحي والقمامة البحرية، وتنظر هذه الشراكات في المسائل الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب البيئية^(٢٠٠). وبالمثل، يشمل العمل الجاري بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات تعاوناً شاملاً لعدة قطاعات وأنشطة توعية تستهدف أصحاب المصلحة خارج قطاع المواد الكيميائية والنفايات بشأن شتى الروابط بين المواد الكيميائية والنفايات والمجالات المواضيعية^(٢٠١).

٧ - نظم لقياس التقدم المحرز في إدماج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية

١٢٩ - أقرت عدة مؤتمرات قمة ومؤتمرات معنية بالتنمية المستدامة بأهمية المؤشرات في المساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة واضطلعت بدور رائد في وضع مؤشرات مناسبة^(٢٠٢).

١٣٠ - وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بدأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عملية وضع مشروع مجموعة من المؤشرات العالمية التوجيهية التي ستصاحب أهداف التنمية المستدامة وغايتها، بهدف اعتماد إطار المؤشرات في آذار/مارس ٢٠١٦^(٢٠٣). وباتباع نهج مختلفة، اتخذ المجتمع المدني مبادرات شتى لوضع مؤشرات رصد عالمية لأهداف التنمية المستدامة وضمان تنفيذها^(٢٠٤). ويلاحظ بوجه عام أن المؤشرات ينبغي أن تكون، ضمن

(٢٠٠) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٠١) مساهمة أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم.

(٢٠٢) انظر على سبيل المثال، جدول أعمال القرن ٢١ (الحاشية ٤ أعلاه)؛ و *Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies*, 3rd ed. (United Nations publication, Sales No. E.08.II.A.2) والوثيقة A/56/326 والقرار ٩٥/٥٦؛ و United Nations System Task Team on the Post-2015 United Nations Development Agenda, "Statistics and indicators for the post-2015 development agenda" (July 2013) على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/UNTT_MonitoringReport_WEB.pdf.

(٢٠٣) Technical report by the Bureau of the Statistical Commission on the process of the development of an indicator framework for the goals and targets of the post-2015 development agenda, working on the website الشبكي التالي: [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6754Technical%20report%20of%20the%20UNSC%20Bureau%20\(final\).pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6754Technical%20report%20of%20the%20UNSC%20Bureau%20(final).pdf).

(٢٠٤) انظر، على سبيل المثال: "Indicators and a monitoring framework for the sustainable development goals: launching a data revolution for the SDGs", report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network, revised working draft (version 6) (18 February 2015) على الموقع الشبكي التالي: <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/01/150218-SDSN-Indicator-Report-FEB-FINAL.pdf>؛ و Global Ocean Commission, "Proposed elements of indicators for SDG goal 14 — oceans, seas and marine resources" (February 2015) على الموقع الشبكي التالي: www.globaloceancommission.org/wp-content/uploads/GOC_Post2015_Ocean-indicators_final.pdf؛ و International Council for Science and

جملة أمور، محدودة العدد، وبسيطة، وبديهية، وذات صلة بالسياسات العامة، وكذلك ذات صلة بجميع البلدان والشعوب، ويمكن أن تخضع لمستويات دقيقة من التصنيف، وتكملها المؤشرات الوطنية، وتتبع المسائل الشاملة لعدة قطاعات، وتدعم نهج التنفيذ المتكاملة والقائمة على النظم.

١٣١ - وتوجد عدة آليات في سياق شؤون المحيطات لجمع البيانات ورصدها. وتهدف بعض الآليات إلى رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً. ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود قطاعية حتى الآن. فعلى سبيل المثال، وضعت المنظمة البحرية الدولية خطة المراجعة الطوعية للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية، التي ستصبح إلزامية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتهدف الخطة إلى تحديد مدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية بشكل تام وكامل لالتزاماتها ومسؤولياتها الواردة في عدد من صكوك معاهدات المنظمة^(٢٠٥). وتتناول الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم مسائل من قبيل معايير تقييم الأداء وإجراء للاضطلاع بتقييم. ويتوقع أن توفر أداة قيمة لتعزيز امتثال دول العلم لواجباتها والتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمنح علم لسفن الصيد ومراقبتها^(٢٠٦). وإضافة إلى ذلك، خضع عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك لاستعراضات الأداء.

١٣٢ - وتهدف بعض الآليات إلى رصد حالة البيئة البحرية بطريقة شاملة لعدة قطاعات. وبالإضافة إلى التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية (انظر الفقرة ١٠٥ أعلاه)، تشمل الآليات الأخرى توقعات البيئة العالمية، وإبلاغ خطة العمل الوطنية عن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية، والشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية، والنظام العالمي لرصد المحيطات، ونظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات، والشبكة العالمية لرصد تحمض المحيطات، وبرنامج تقييم المياه العابرة للحدود، والدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي. وعلى الصعيد الإقليمي، أصدرت اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية تقييمات لحالة البيئة البحرية^(٢٠٧).

International Social Science Council, *Review of Targets for the Sustainable Development Goals: The Science Perspective* (Paris, International Council for Science, 2015)
www.icsu.org/publications/reports-and-reviews/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015/SDG-Report.pdf

(٢٠٥) انظر www.imo.org/OurWork/MSAS/Pages/default.aspx.

(٢٠٦) وثيقة منظمة الأغذية والزراعة (COFI/2014/4.2/Rev.1)، التذييل الثاني.

(٢٠٧) مساهمات لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة هلسنكي؛ وانظر أيضاً مساهمة الاتحاد الأوروبي.

رابعاً - استنتاجات

١٣٣ - إن دور المحيطات والأنشطة البحرية في تحقيق التنمية المستدامة راسخ على النحو المبين في هذا التقرير. ولا تسهم المحيطات بشكل مباشر في الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة فحسب، بل تسهم أيضاً في مجالات أخرى معترف بأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة. وبصفة خاصة، يمكنها أن تسهم إسهاماً إيجابياً في تخفيف حدة الفقر، وفي مجالات الأمن الغذائي والتغذية، والصحة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوافر الطاقة واستدامتها، ومكافحة تغير المناخ وآثاره، والتطوير والابتكار فيما يتعلق بالهياكل الأساسية. ونتيجة لذلك، يمكنها أن تسهم أيضاً في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والنمو الاقتصادي المطرد والعمالة المستدامة، والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، وتشجيع إقامة مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام. وفي ذلك الصدد، أتفق مع فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/67/890)، في التأكيد على أنه لا ينبغي إغفال المحيطات والبحار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣٤ - ومن الضروري الاستثمار في سلامة محيطاتنا وقدرتها على الصمود وإنتاجيتها، واستدامة الأنشطة المنفذة في المحيطات، أو التي تؤثر فيها، لأن ذلك يمكن أن يكون له تأثير مضاعف عن طريق المساهمة المباشرة وغير المباشرة في الأولويات الأخرى للتنمية المستدامة. وكما تم التوضيح في التقرير التجميعي للأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، فإن اتباع نهج يفضي إلى التحول وحشد الوسائل اللازمة للتنفيذ أمران أساسيان لتحقيق التكامل المتوازن الذي يعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، ويحقق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة. وإلى جانب التمويل اللازم، يكتسي وضع إطار تمكيني ملائم أهمية بالغة لدعم وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويشمل ذلك وضع إطار سياساتي داعم؛ وتنفيذ التدابير القانونية التي تيسر اتباع نهج متكاملة؛ وإنشاء الآليات المؤسسية الداعمة للتعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات؛ وتعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها، وكذلك البحوث العلمية لدعم اتخاذ القرارات السليمة؛ ووضع مؤشرات مناسبة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التكامل؛ والاستثمار في بناء القدرات، لأغراض منها التكيف مع مواطن الضعف إزاء مختلف المخاطر العالمية.

١٣٥ - ولا بد من تسليط الضوء على المساهمة التي يمكن أن يقدمها التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تشكل الأساس للتصدي للمشاكل المتعلقة بمجيز المحيطات والمترابطة ترابطاً وثيقاً ككل، لتحقيق هدف التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

وتقييم الاتفاقية نظاماً قانونياً للبحار والمحيطات ييسر الاتصالات الدولية ويشجع على استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية، والانتفاع بمواردها على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة، وصون مواردها الحية، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها والحفاظ عليها. وتهدف الاتفاقية من ذلك، في جملة أمور، إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم. كما تراعي مصالح واحتياجات الإنسانية جمعاء، ولا سيما المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ساحلية كانت أم غير ساحلية. وفي ذلك الصدد، سوف يكون تكثيف الجهود من أجل تطوير القدرة على التنفيذ الفعال للاتفاقية، واتفاقات تنفيذها والصكوك الأخرى ذات الصلة، لبنة بناء أساسية لتحقيق التكامل الناجح.

١٣٦ - ونظراً لقلة المعلومات المتاحة، يتسم تقييم حالة التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والبحار بالصعوبة. وفي حين توجد أمثلة على الممارسات السليمة، إلا أنها كثيراً ما تكون قليلة، وبالتالي لا تسمح بإجراء تقييم شامل. ومع ذلك، على النحو المبين في هذا التقرير، هناك عدد من التحديات المستمرة التي تواجه المحيطات والأشخاص الذين يعتمدون في كسب عيشهم عليها، الأمر الذي يثبت أنه يبرز أهمية تعزيز الجهود لتحقيق تكامل فعال ومتوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

١٣٧ - وتختلف النُهُج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لتحقيق التكامل الفعال والمتوازن بين الأبعاد الثلاثة. بيد أنه من الواضح أن التنمية المستدامة هي مسؤوليتنا المشتركة. وتحتاج التدابير التمكينية، وما ذكر منها أعلاه ليس سوى أمثلة، إلى مزيد من التطوير من جانب كل دولة على أساس أولوياتها الوطنية وظروفها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون تحسين التكامل بين الأبعاد الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والبحار عاملاً ثابتاً ومحددًا في اتخاذ القرارات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك في جهود التعاون والتنسيق.